أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية

لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

العدد: (٢٨٥) تموز - آب ١٩٩٧

منشورات مكتب الاعلام والنشر

القيادة القومية

العنوان: الجمهورية العربية السورية - دمشق - ص.ب ١١٥١٢

مجلة المناضل

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

الافتتاحية

عرب سورية
يحتضنون عرب فلسطين

الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

في مبادرة غير مسبوقة ، قامت حكومة الجمهورية العربية السورية ، بدعوة وفد من عرب الأرض العربية الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨، يمثلون قطاعات واتجاهات متعددة في فلسطين المحتلة ، إن هذه المبادرة ما كان يمكن أن تحدث ، لولا توفر جملة من الحقائق والمعطيات والاسباب، التي ساهمت في انجازها، ومن ابرزها :

اولاً— ايمان الحزب وقيادته وثورته في سورية ، ان الأرض العربية المحتلة مهما طال الزمن ، عائدة الى أصحابها الشرعيين ، وهي جزء من هذا الوطن ،لابد أن ياتي اليوم الذي يتحقق فيه التحرير ، وتعود الأمور إلى طبيعتها. ولقد مرت على الأمة العربية ومنذ زمن طويل عهودٌ وقعت فيها اجزاء من الوطن تحت الاحتلال والسيطرة الأجنبية، وفي عهود أخرى كان الاحتلال يبدو وكانه قدر لامفر منه فيما كان المحتلون الاجانب يعتقدون، ان هذه الأرض التي احتلوها تشكل جزءاً من وطنهم وعاملوا سكانها على اساس انهم مواطنون من دولهم. فالرومان الذين احتلوا أجزاء من الوطن العربي،

بما فيها سورية ، كانوا يدّعون أن سورية ارضاً رومانية ، وهي ولاية رومانية من الدرجة الأولى ، وسكانها رومان يحق لهم تولي مناصب قيادية في الدولة الرومانية ، تصل الى مرتبة الاباطرة والشيوخ كذلك فعل الأغريق، ومثلهم فعل الصليبيون، وكذلك فعل الاتراك العثمانيون، واقرب مثل معاصر على ذلك ما فعله الفرنسيون في الجزائر التي كانت تعتبر ها ارضاً فرنسية. ان تلك الاحتلالات والتي دامت فترات طويلة بعضها وصل الى عدة مئات من السنين لم تستطع تلك الاحتلالات مهما كانت قوتها وديمومتها ان تغير من طبيعة الأشياء فذهبت سيطرتها وهزمت جيوشها وانكسرت عقيدتها السياسية وبقيت الأرض العربية لسكانها العرب الذين سرعان ما عادت حياتهم الى طبيعتها وتواصلت مع بقية الأجزاء العربية الاخرى.

ثانياً— إن الحقيقة الاولى السابقة افرزت واقعاً داخل الارض المحتلة جعلت المواطنين العرب الصامدين في وجه الاحتلال يقاومون اساليبه بالوسائل المتاحة لهم ضمن النظام المفروض عليهم، وتدريجياً افرزوا قيادات ومؤسسات وحركات سياسية استطاعت ان تثبت وجودها وفعاليتها لخدمة المواطنين العرب ، مع نزوعهم الدائم للتواصل مع الامة التي هم جزء منها وتاكيدهم المستمر على الهوية العربية القومية في مواجهة العنصرية الصهيونية وسياسات التهويد التي تقوم بها سلطات الاحتلال ، وقد اثبتت مجموعة من الوقائع والاحداث التي جرت في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ان الصامدين في ارضهم يمتلكون من الشجاعة والايمان والمواقف العملية ما يجعل الامة كلها تحيّي هذا الصمود وتدعمه بالوسائل المتعددة ، ومَن أولى من حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادته وامينه العام الرئيس حافظ الاسد وثورته في القطر العربي السوري برعاية هذا العمل الوطني الذي يمثل قيم الامة وحضارتها وتراثها ويستشرف مستقبل اجيالها؟؟

ثالثاً— بعد توقيع اتفاقات اوسلو وغيرها كان من نتيجة تلك الاتفاقات ومن اهدافها — الفصل بين عرب فلسطين ١٩٤٨، وبين عرب الضفة الغربية وقطاع غزة وبين عرب فلسطين في المهاجر، وكذلك بينهم وبين أمتهم العربية. وقد تم تدعيم هذا الفصل حسب الاتفاقات الهزيلة تلك بسلسلة من الاجراءات والقرارات تؤكد تخلي القيادة الفلسطينية التي تتعامل مع العدو، والتي تسيطر (نظرياً) على مناطق الحكم الذاتي، وتؤكد تخليها عن بقية ابناء الشعب العربي الفلسطيني داخل مناطق ١٩٤٨، وهذا الامر لايدل على عجز

تلك القيادة فحسب بل يدل على النوايا الخطيرة للذين قاموا بهندسة تلك الاتفاقات والتوقيع عليها والاشراف على تنفيذها.

وتجد سورية وحزبها وقائدها في هذا الظرف الخطير بالذات ان من الواجب القومي والاخلاقي اشعار اهلنا في المحتل من ارضنا انهم منا، ونحن لهم مهما كانت القيود التي فرضها الغير عليهم ويجب المبادرة الى تحقيق التواصل بين ابناء الشعب الواحد.

لذا كان هذا القرار الشجاع بدعوتهم الى زيارة سورية.

رابعاً— ان الظروف السياسية التي يمر بها الوطن العربي عموماً، والمأزق الذي تعانيه عملية السلام، يفرض على سورية ان تتحرك في جميع الاتجاهات لتوضيح سياستها ومبادئها امام الرأي العام العالمي. فمن باب أولى أن تتحرك تجاه الوطن وابنائه لانهم عدة الصراع اولاً. ولانهم المعنيون بعملية السلام او الحرب خصوصاً في ضوء التعنت الصهيوني الذي تمثله حكومة تجمع الليكود الصهيونية المتعصبة . إضافة إلى المؤازرة غير المحدودة التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لهذا الكيان المغتصب.

خامساً— ان سياسية سورية الواضحة والهادفة، والمبنية على اسس قومية عربية تقدمية، وتقف على ارضية صلبة لاتتزعزع تدعمها قيم الأمة وحضارتها، وترفدها سواعد ابنائها وصمودهم وايمانهم الذي ليس له حدود، سياسة سورية هذه تجعلها القاعدة المادية والمعنوية لكل ابناء العروبة فهي مؤلهم، وأملهم فيها . يتنسم كل مواطن حريته ،ويستشعر عزته وعنفوانه وشموخ امته ومجدها وتاريخها وحضارتها ومستقبلها، فهي المحطة التي يتزود العرب فيها زادهم ،ويعبئون طاقتهم، ويشحذون هممهم، لمواصلة الطريق الصعب الذي فرض عليهم.

لقد كان للزيارة نتائجها المهمة التي عبر افراد الوفد عنها بكلمات تحمل كل التقدير والحب لسورية وقائدها، وما يمثله هذا القائد بشخصه وقيمه وسلوكه وحنانه ومثاليته وواقعيته وصدقه ووضوحه وشفافيته، وعكست الاثر الكبير الذي تركته في نفوسهم وبالتالي فهذه الكلمات تمثل اصدق تمثيل مشاعر الاخوة العرب تحت الاحتلال الصهيوني.

دراسات سياسية

الصهيونية ودولتها العنصرية بين أضاليل العقيدة والسياسة

الرفيق : د . فايز عز الدين

قال القائد المناضل حافظ الأسد:

«إن اسرائيل هي تجسيد للصهيونية العالمية،وهي بأيديولوجيتها،وسياستها وأعمالها وبأهدافها التوسعية الاستيطانية في الوطن العربي تؤدي دور الاستعمار الاستيطاني البغيض المعتمد على الإمكانات الذاتية للحركة الصهيونية ،وعلى الدعم الذي تلقاه من الامبريالية .... والصهيونية ليست تياراً تاريخياً كما يزعم دعاتها بل هي ظاهرة مخالفة لمنطق التاريخ.».

لقد كانت قاعدة الربط بين ماهو معرفي (ابستمولوجي)وسياسي تشكل المنطق الراسخ لكل مشروع أسس له في التاريخ ، او يؤسس له في الحاضر ، او المستقبل فالصهيونية التي بنت عقيدتها السياسية (الاستيطانية،العنصرية،الفاشية)على اساس استثمار مشاعر اليهود، واليهودية كدين من أجل تنفيذ خططها التي تلتقي مع خطط الرأسمالية العالمية في مرحلتها الامبريالية المستهدفة نهب ثروات أمم الأرض المختلفة ، وتجريف الثروات القومية التي تملكها . لا تزال هذه الحركة العنصرية تمارس الاضاليل الدينية ، والسياسية ، والتاريخية ، والحضارية من أجل بلوغ الاهداف العليا لها بالسيطرة الكاملة على الوجود العربي على الارض العربية ، ومن ثم مد نفوذها القاري، والعالمي للسيطرة ما أمكن على العالم برمته.

الطبيعة المحورية للحركة الصهيونية :

ولو عدنا إلى الطبيعة المحورية لنشأة الحركة الصهيونية سنجد أن هذه الحركة قد نشأت -بالأصل- مع نشأة الإستعمار ،ومع رواج أفكار الإستعمار الإستيطاني / الكولونيالية / وحذت حذو الحركات الإستعمارية الغربية ،ورسائل هرتزل إلى رودس دليل قاطع على هذه الحقيقة ،ومن هذه الطبيعة المحورية التصقت الصفات العنصرية ،والعرقية ،والفاشية ،والعدوانية ،والإستيطانية الإحلالية والرجعية بالحركة الصهيونية ،ولما تزل فهي صنو الإستعمار العالمي بنية ،ووظيفة ،وهدفا ،ومصيرا .

والشأن الآخر في الطبيعة المحورية للحركة الصهيونية ولاسيما الصهيونية السياسية أن هذه الحركة تصور للصهاينة احتلالهم لفلسطين العربية على أنه حل إنساني لما يسمى بالمسألة اليهودية ،وكان الحل الإنساني هذا لا يمكن أن يكون إلا على حساب الحياة الإنسانية لشعب عربي يسكن هذه الأرض فالإنسانية صفة مخصصة لليهود الصهاينة فقط ،والحق الإنساني لهم فقط ،ومحرم على غيرهم من شعوب الأرض أن يعيشوا هذا الحق ويمتلكوه .

ولو عدنا إلى تاريخية المسألة الصهيونية سنجد أن إختيار فلسطين موطناً لم يأت على أساس ديني عقيدي بل جاء ضمن منطق توافق الأطماع الاستعمارية ، والصهيونية في المنطقة العربية ذات الموقع الجيواستراتيجي إقليمياً، ودولياً ، وفي الارض الفلسطينية ذات الموقع الجيواستراتيجي عربياً ،ولاسيما في التاريخ الذي اصبح فيه المشروع النهضوي العربي يعلن عن اقتراب الاستقلال العربي عن الدولة العثمانية،وعن امكانية اقامة الدولة القومية للعرب بعد هذا الاستقلال .

وعليه فكانت السياسات الاستعمارية الغربية بدءاً من مؤتمر كامبل بنرمان ١٩٠٥-١٩٠٧ تنصب على ضرورة التدخل -عبر ما سمي حينه بالمسألة الشرقية- في إعادة هيكلة هذه المنطقة العربية بعد رحيل العثمانيين وكان-فيما بعد- أن وقعت إتفاقية بطرسبورغ التي عرفت لاحقاً بمعاهدة سايكس -بيكو ،تلك التي استهدفت توزيع المنطقة العربية او الوطن العربي على الاستعمار الغربي والتحضير لاقامة كيان صهيوني في فلسطين العربية يمثل حاجزاً بشرياً،وسياسيا ،وجغرافيا بين مشرق الوطن العربي ومغربه يمنع -بكل السبل- إقامة الدولة الأمة للعرب حيث -كما جاء في مقررات كامبل بنرمان- لم يعد مسموحاً للعرب بدولة لا تسهل إستثمار الغرب للثروات الباطنية لدى العرب

وخاصة بعد ظهور البترول كثروة سيتوقف عليها بناء الصناعة الرأسمالية ،والحضارة الراسمالية الإمبريالية في القرن العشرين .

وفي تحليل لطبيعة الصراع العربي –الصهيوني منذ أن استهدفت الأرض الفلسطينية بالهجرة إليها وما توالى على أثر هذه الهجرة من صراعات مسلحة بين العرب والصهاينة الغزاة يتوضح للعالم –يوما بعد يوم –أن الصهيونية حركة بعكس إتجاه التاريخ ،وأنها تعتمد على الأضاليل لكي تمرر مشروعها الإستيطاني ،العنصري ، الفاشي ، وهي في كل مرحلة تاريخية من مراحل الإستقطاب الدولي او من مراحل التطور داخل الوطن العربي تلون إدعاءاتها التلمودية ، والتوراتية بلون جديد لكي تخفي حقائق المآرب الإستعمارية لها ولا سيما حين يتعلق الأمر بإسرائيل الصغرى ، وإسرائيل الكبرى او اسرائيل التوراتية ، أو اسرائيل العظمى إقتصاديا عبر مشروعها الشرق الأوسط الجديد .

وتقوم إسرائيل –دولة الكيان العنصري الصهيوني –بكل ما يستلزم من سياسات غطرسة ، وعدوان لكي تسرب للنفس العربية روح اليأس من أي أمل يجدي في امتلاك إرادة المقاومة لهذا الكيان الإغتصابي حتى تفرض على العرب حل القوة ، وتعايش القوي مع الضعيف ، ولو ادى الامر الى إلغاء أية خارطة بشرية ،أو جغرافية ،او سياسية في المنطقة العربية .

وعلى الرغم من أن الكيان الذي صنعته الصهيونية في أرض فلسطين العربية توفر له السياسات الداعمة من الغرب الرأسمالي ، ولاسيما من الولايات المتحدة الامريكية إلاإن هذا الكيان لم يصنع عناصر استقراره البشرية ،أو الاقتصادية ،أو الاجتماعية فهو ساحة للتناقضات الاجتماعية بين أصول إثنية متعددة ،وأصول ثقافية –حضارية متعددة، وبالتالي فإن المشروع الصهيوني لم يمتلك المقومات المطلوبة لإستقراره بعد .

وكل مايبدو من استقرارظاهري لنا ، وللعالم اليوم في هذا الكيان مرجعه أساساً للبنية العسكرية لهذا الكيان فالجنرالات هم أصحاب السيادة في كل شأن ، والقشرة المزيفة من الديمقراطية إنما توجد فقط لتغطية سياسات الجنرالات المتغطرسة .

الأضاليل الصهيونية لمشروع الدولة العنصرية :

في تحليل علمي معرفي للأضاليل الصهيونيةمن أجل إقامة كيانها الاغتصابي في فلسطين العربية سترى أن هذه الأضاليل بنيت على القواعد التضليلية التالية :

● **القاعدة الاولى** : كما سبق التنويه سعت الصهيونية من أجل تحويل مشاعر اليهود الدينية الى مشاعر قومية وإقناع يهود العالم بأنهم يشكلون شعباً واحداً له هدف واحد ، ومصير واحد . وهذا الحال أو هذا الزعم هل سينطبق على مسيحيي العالم ، أو على مسلميه بالعرف الصهيوني نفسه؟ بالطبع الاجابة بلا ،وهنا سنتفهم بعمق إرادة الرأسماليين اليهود أمثال :(روتشيلد ،ومونتيفيوري ،وباروخ)الذين فكروافي الحملة الإستيطانية التي شهدتها فترة أواخر القرن التاسع عشر (حملة الاستعمار الاستيطاني الكولونيالي) وبدء العمل على زرع السكان الاوربيين في مناطق :أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأستراليه من أجل ضمان السيطرة ، وخدمة مصالح الصناعة الاحتكارية الراسمالية .

إن هذه الحملة إستثمرها الرأسماليون اليهود –ولكن على طريقتهم الخاصة –عبر استخدام ورقة الدين اليهودي، وتوجيه يهود أوربا الى المشاركة في هذه الحملة الاستيطانية مستغلين شعور اليهود التاريخي بالاضطهاد ومستثمرين ظاهرة (الجيتو) لدى هؤلاء اليهود وما كانت تواجه من استنكار الاوربيين لها .

ومن أجل هذا الغرض الإستيطاني الاستعماري عمل الرأسماليون اليهود على دعم الحركة الاستعمارية التي نشطت في أوروبا ، وأطلقت على نفسها –آنئذ –إسم الحركة الصهيونية ، وتعتبر نفسها أنها تمثل إيديولوجية قومية تعمل من أجل إنقاذ اليهود من الشتات ، وتجميعهم في وطن قومي واحد .

● **القاعدة الثانية** : هي مقولة شعب الله المختار .... حيث إن العنصرية الصهيونية قامت على : العرقية – والدينية والعرقية والدينية وضعتا اليهود في مرتبة أعلى من شعوب الارض . وبالمنظور الانساني إن هذا الزعم يمثل رجعية ، عنصرية مدانة إنسانيا ، وعلمياً ، وفلسفياً ودينياً .

● **القاعدة الثالثة** : تنطلق من ان عناصر الفكر الصهيوني لابدأن تؤكد على الإستيطان ، والتوسع ،و العدوان والارتباط المصيري بالاستعمار العالمي ... فالتوسع في أن الصهيونية لم تعط أي تصور محدد للرقعة النهائية للدولة الصهيونية المزعومة حتى تبقي الباب مفتوحاً لحوالي /١٤/ مليون يهودي في أصقاع العالم لكي يهجروا الى فلسطين والاراضي العربية الاخرى عبر إسرائيل الصغرى ، والكبرى ... والعدوانية نراها في ميكافيلية الصهاينة المطلقة حيث إنهم يعتمدون على القوة كوسيلة وحيدة لتحقيق الأهداف . وقد كان دافيد بن غوريون ممثل لهذه القوة العدوانية المزعومة حيث كان يقول :بضرورة المبادرة المستمرة

باستخدام القوة من أجل الإرهاب ، والفتك وتأكيد التفوق العسكري المعتمد على مفاهيم : الغطرسة ،والردع ،والطابع الهجومي ، والحرب الوقائية ...الخ الارتباط بالاستعمار رأيناه حينما كانت الكيانية الصهيونية منذ بداية الهجرة اليهودية تعتمد على الدعم البريطاني ، ثم تحولت الى الدعم الفرنسي،ثم تحولت الى الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت القوة العظمى بعد الحرب العالمية الثانية ، والقطبية الهامة في مقابل القطبية السوفياتية آنذاك .

● **القاعدة الرابعة** : تحويل العلاقة ، علاقة اليهود في فلسطين العربية من علاقة دينية الى علاقة قومية عبر أضاليل تقنع هؤلاء اليهود بأن أرض فلسطين كانت أرضا لأجدادهم المزعومين وهي أرض الميعاد التي وعدهم بها الرب .

ومن المعلوم أن دعوى الأرض الموعودة المستندة إلى التوراة (وخاصة العهد القديم) هي دعوى مدحوضة من الكثيرين من علماء الدين : اليهود ،والمسيحيين على حد سواء .

ولا يمكن أن يقنع عالمنا اليوم بأن هذه الدعوى الدينية تشكل حقا على الصعيد الفكري ،والسياسي ،والقانوني .

باعتبار أن الطابع الروحي البحت لهذا الوعد غير الثابت في نصوصه الدينية أصلا لا يمكن أن يتحول إلى حق تمليك لأرض شعب لا يزال موجودا عليها ،ولا يجوز أن يطرد منها بحجة هذا الوعد المزعوم .

ولتكريس الأضاليل الصهيونية نرى المقولة التي اعتمد عليها الكاتب الصهيوني البريطاني إسرائيل زانغويل : « فلسطين أرض بلا شعب ،ويجب أن تعطى لشعب بلا أرض » أنها محض إفتراء على جميع الحقائق التاريخية ،والجغرافية ،والبشرية ،والسياسية دون أدنى مراعاة لخجل إنساني ممكن . إذ إن العرب الفلسطينيين يسكنون أرض فلسطين منذ أكثر من ألفي عاما ولمّا يزالوا فيها .

● **القاعدة الخامسة** : دعوى أن اليهود الموجودين في العالم هم أحفاد ذلك العدد القليل من اليهود الذين كانوا قد هاجروا من فلسطين في فترات متباعدة خلال الحكم الروماني ، والعودة بالنسبة لهم هي عودة إلى الأرض التي طردوا منها وشرّدوا في أنحاء العالم .إن دعوى الشعب اليهودي الواحد ،والقومية اليهودية ،والخروج للجميع من أرض فلسطين هي دعوى باطلة مضللة لا يقرها العلم الإجتماعي ،والتاريخي

فاليهود ليسوا شعبا واحدا خرج من فلسطين بل هم أبناء الشعوب التي انتشرت فيها الديانة اليهودية في فترات التاريخ المتعاقبة مثلما انتشرت المسيحية ،والإسلام . وعليه فلا يمكن أن يكون لهؤلاء تاريخ مشترك ،أو حضارة مشتركة ،أو أهداف مشتركة ،أو مصير مشترك بل كان مصيرهم مرتبطا –دوما –بمصير الأمم التي ينتمون إليها إذ من المستحيل أن يكون هنالك ثقافة واحدة ، وتاريخ مشترك بين يهود الصين ، ويهود البرتغال .

وعلى هذا الأساس سنجد أن بطلان دعوى الشعب الواحد سيتلوه بطلان دعوى القومية اليهودية التي تزعم بها الحركة الصهيونية على أساس : عرقي –ديني فالقوميات المؤسسة على وحدة العرق والدين مرفوضة علميا ، وإنسانيا ،وفي التحليل التاريخي لأصول اليهود المستوطنين اليوم في أرض فلسطين العربية يدل على أنهم هم من يهود مملكة الخزر **(كما جاء في الكلمة التاريخية للقائد المناضل حافظ الأسد أمام المؤتمر الإسلامي)** وليسوا من العبرانيين القلائل الذين غادروا فلسطين قبل آلاف السنين .

● **القاعدة السادسة** : تستند الى مقولةأن المسألة اليهودية مسألة إنسانية السبب فيها هو اللاسامية والعزف على وتر العداء للسامية تقصّده هرتزل بهدف خلق الفردية اليهودية وإذا رجعنا الى يوميات هرتزل فإنه يقول « سوف يصبح أعداء السامية أفضل أصدقائنا المقربين ،والبلدان المعادية للسامية من حلفائنا ،وظل هرتزل ومن بعده وايزمن يدعوان الى الاستفادة من تيار اللاسامية من أجل خلق الفردية اليهودية وتكريسها .

وإزاء مثل هذه المزاعم سنرى أن المسألة اليهودية ليست إنسانية قومية كما تدعي الصهيونية بل هي في المدلول العلمي التاريخي –مسألة إقتصادية اجتماعية ذات تلوين ديني . والحل فيها يجب أن يكون داخل المجتمعات التي وجد فيها اليهود ووجدت فيها هذه المسألة الاقتصادية الاجتماعية وليس الحل في استيطان أرض شعب وتشريده منها بحجة المسألة الانسانية المزعومة .

ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة سنجد أن اليهود– بصورة خاصة في البلدان الاوروبية–قد اشتغلوا في المهن التجارية والمالية والوساطات والمرابأة وبالتدريج اصبحت تجمعهم حتى التناقضات القائمة بينهم وبين الطبقات العليا الأوروبية المحتاجة للتعامل معهم وتعرضهم هذه التناقضات الى المزيدمن نقمة الجماهير المحرومة وقد أدى هذا الأمر الى تكتلهم الطبقي الذي تصاحب بأحلام

دينية وعاطفة مشبعة بفكرة التعالي التي يقوم على أساسها الدين اليهودي (شعب الله المختار) وهذا ما تسبب في زيادة عزلتهم عن مجتمعاتهم وحشر أنفسهم بالأحياء الخاصة بهم (الجحور Ghetto) ولو قرأنا الأدب الأوروبي الانكليزي على الأخص -سنقرأ ماذا كتب شكسبير عن هؤلاء.

• **وفي المحصلة** : إن الأضاليل التي اعتمدتها الصهيونية أساساً لتجميع اليهود ، وإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين العربية لا تستطيع هذه الأضاليل أن تقدم القناعة العلمية -الموضوعية ، أو الفلسفة الدينية ، أو الاقتصادية الاجتماعية لأحد في العالم ، وكل هذه الأضاليل تعكس حقيقة كبرى تتمتع فيها الحركة الصهيونية وهي أنها إيديولوجية شوفينية ، تعصبية.

والمنطق القانوني ، والأخلاقي ، والسياسي سيثبت أن الأضاليل الصهيونية باضطهاد اليهود -في هذا المجتمع أو ذاك- باطلة وكل ما جرى لليهود كان نتيجة لعوامل التطور الداخلية بالدرجة الأولى اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً . وعليه فالمسألة اليهودية هي مسألة أوروبية داخلية صدرت الى الخارج في حل جائر على حقوق الآخرين من العرب.

والصهيونية -حتى اليوم -لم تحل بعد المسألة اليهودية بل عقدت مسألة اليهود مع مجتمعاتهم ، وزادتهم غربة وفرضت عليهم الولاء المزدوج.

والصهيونية -كما تبدو اليوم -أكثر ارتباطاً مع الامبريالية ، وأكثر إصراراً على استغلال الدين اليهودي ، واليهود كأصحاب ديانة في هذا الغرض الاستعماري المكشوف ، أو في هذا المشروع الاستعماري - الاستيطاني التوسعي العنصري.

وبعد قرابة خمسين عاماً على زرع هذا الكيان الاستيطاني في أرض فلسطين هل يمكن لمتابع أن يرى حقيقة واحدة مما تدعيه الصهيونية . إن مجمل أضاليل الصهيونية في قيام الدولة يكتشفها عالم اليوم بجلاء ، ولكن الامر لايتعلق فقط في الوصول الى اكتشافها ، بل الأمر يحتاج الى قوة الموقف العربي الموحد على أساس الإمتلاك المعرفي الصحيح للأهداف المستقبلية للحركة الصهيونية وكيانها العنصري . ومن ثم يستطيع هذا الموقف العربي أن يحدد طبيعة الموقف الدولي ، والدور الذي يمكن ان يلعبه في مواجهة الصهيونية . أما حين يكون للعرب موقف مشتت من هذه الغزوة الاستيطانية القائمة على الأضاليل الدينية ، والتاريخية ، والحضارية ، والسياسية ، والقانونية والاجتماعية فماذا يمكن للعرب أن يقدموا

للعالم في قضية صراعهم مع الصهيونية التي سيكون لها في المستقبل القريب التهديد الأكبر على الوجود العربي ، والمصير العربي ، والأرض العربية ؟!

إن حقائق التاريخ تؤكد على أن الأرض العربية هي موطن الديانات السماوية الثلاث ، وأن أصحاب هذه الديانات قد عاشوا دائماً ، ويعيشون فيها ضمن الرباط الوطني ، وفي إطار المساواة ، والعدل ، والمحبة والتسامح . الأمر الذي يؤكد أن العرب لايعادون اليهودية كدين بل يعادون الصهيونية كحركة غزو إستيطاني تهدد الوجود ، والمصير العربيين.

إن الصراع العربي - الصهيوني سيبقى صراعاً تاريخياً ، وسيبقى قضية تحرر قومي من الصهيونية وكيانها الاستيطاني ، وقد اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي -منذ بداية تأسيسه -أن النضال من أجل تحرير فلسطين هو في رأس مهمات النضال العربي ، ولم تزل سياسة الحزب هذه تمارس بمصداقية عبر حكمة القيادة التاريخية للرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب ، رئيس الجمهورية

المراجع :

١- كذلك قال الأسد - مختارات - الصراع العربي - الصهيوني
٢- جدلية الصراع العربي - الصهيوني - د. حسام الخطيب
٣- الصهيونية والصراع الطبقي - د. صادق جلال العظم
٤- الفكرة الصهيونية - أنيس صايغ
٥- الصهيونية غير اليهودية - ريجينا الشريف
٦- دولة اليهود - تيودور هرتزل
٧- الصهيونية والعنصرية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٧
٨- السامية واللاسامية - بحث للدكتور غانم هنا - ندوة الشبيبة
٩- الصهيونية حركة عنصرية فاشية - كتاب صادر عن الشبيبة

التحالف التركي — الإسرائيلي محور عدواني جديد ضد العرب

الرفيق: يعرب زليخه

لايزال التحالف التركي — الإسرائيلي يثير ردود أفعال متصاعدة في الوطن العربي حول الأخطار المحتملة التي تتعرّض لها المنطقة العربية نتيجة لذلك. وهنا لابد من إلقاء الأضواء على بدايات هذا التحالف وكيف نشأ وتطور من خلال صيغ واشكال مختلفة.

* العلاقات والاتفاقات التركية — الإسرائيلية :

تتسم العلاقات التركية — الإسرائيلية منذ فترة طويلة بالتواصل. حيث يشمل التعاون كافة المجالات ولاسيما أن تركيا كانت بين أوائل الدول الإسلامية التي بادرت إلى الاعتراف بإسرائيل، وسرعان ما تطورت علاقات البلدين في المجالات كافة. فما كان منها يوقع خفاء أصبح علنياً. **وإزاء توقيع اتفاقات التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل**، ووجود طائرات إسرائيلية على الأراضي التركية، وتبادل الزيارات بين وفود عسكرية رفيعة المستوى من الدولتين، كان من الطبيعي ان يثير ذلك القلق في المنطقة التي أصبح من المعروف الآن: ان هذا التحالف الجديد فيها موجه ضد العرب. ويرى سفير إسرائيل في أنقرة أن هذا التعاون الذي يخدم مصلحة الطرفين لم يتأثر بمجيء «نتنياهو» إلى رأس السلطة ولا بوصول الائتلاف الحكومي ذي الغالبية الإسلامية في تركيا. والمعروف أن أوساط الاسلاميين في تركيا تعارض تلك الاتفاقات المعقودة بين اسرائيل وتركيا ومع ذلك لاتريد تركيا قطع الجسور مع الدول العربية. غير أن تلك الاتفاقات أثارت حالة من عدم الثقة بين العرب والاتراك، ونشير هنا، بأن التعاون التركي —

الإسرائيلي قائم في الأساس. منذ الأشهر الأولى لقيام «دولة إسرائيل» إذ أن تركيا كانت بين أول ست دول في العالم تعترف بإسرائيل عند قيامها عام / ١٩٤٨ / وتقيم معها علاقات دبلوماسية فيما بعد. وفي آذار عام / ١٩٤٩ / صوتت تركيا على مشروع انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة. وفي كانون الثاني عام / ١٩٥٠ / اعترفت رسمياً باسرائيل من خلال إقامة علاقات دبلوماسية معها على مستوى المفوضيات. وتشير تقارير عديدة على أن الاستخبارات الإسرائيلية سمح لها ومنذ أواخر الخمسينات بفتح مكاتب في عدد من المدن التركية. كما أن العديد من القادة الإسرائيليين ترددوا على تركيا طوال أعوام الثمانينات والتسعينات ومنها زيارة «عيزرا وايزمان» لتطمين تركيا من أن السلام في المنطقة سيضمن مصالح أنقرة». وعلى الرغم من أن العلاقات الاسرائيلية — التركيةشملت المجال العسكري منذ فترة طويلة. إلا انها أخذت دفعة قوية عام /١٩٩٥/ بتوقيع اتفاق عسكري شمل تبادل الخبرات العسكرية وموافقة تركيا على وجود طائرات عسكرية اسرائيلية على أراضيها. وجاءت الخطوة التالية في / ٢٣ / شباط / ١٩٩٦ / حيث دخلت تركيا في حلف عسكري مع إسرائيل من خلال توقيعها اتفاقاً للتعاون العسكري يسمح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في الأجواء التركية. كما يسمح لإسرائيل بالتنصت الألكتروني على الدول العربية والإسلامية المجاورة لتركيا. مما يعني : أن هذه الاتفاقية تمثل مصدراً من مصادر التهديد للأمن القومي العربي، وتضع العلاقة العربية — التركية امام مفترق طرق. وفي آب / ١٩٩٦ / وقعت تركيا واسرائيل اتفاقاً للتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية واتفاقاً آخر في كانون الاول من العام نفسه يقضي بتنظيم مناورات في البحر المتوسط، وجاءت زيارة رئيس أركان الجيش التركي الجنرال اسماعيل قرة داي، لإسرائيل في سياق متابعة هذه الاتفاقات. فقد تزامنت مع بدء وصول أول فوج من الطائرات التركية المقاتلة (ف— ٤) البالغ عددها / ٥٤ / طائرة والتي ستتولى المصانع الإسرائيلية تطويرها في صفقة قيمتها / ٦٠٠ / مليون دولار قدمتها إسرائيل كقرض للحكومة التركية.

* دور الولايات المتحدة في التحالف الجديد:

في أيار / مايو الماضي، أفادت معلومات صحفية بأن إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) باركت قيام « تحالف استراتيجي جديد» بين تركيا واسرائيل ودولة مشرقية عربية «تعد بتشكيل السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط في

المرحلة المقبلة. هذا وقد أكد **الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية (نيكولاس بيرنز) « أن الهدف الإستراتيجي الدائم للولايات المتحدة الأمريكية هو أن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية، وأضاف: «أن إسرائيل صديق مقرب جداً للولايات المتحدة الأمريكية، وحليف وثيق لها. وتركيا حليف وصديق مقرب، ويبدو لنا ان من الطبيعي والإيجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل، معا عسكريا، وإن الولايات المتحدة الأمركية مسرورة جداً للمشاركة في هذا التعاون»**. هذا وقد استقبلت إسرائيل منذ فترة الجنرال التركي «شفيق بير» الذي جاء الى اسرائيل على رأس وفد يمثل قطاعات الجيش وذلك في زيارة يأمل الإسرائيليون بأن ترسخ الحوار الهادف الى بناء تحالف استراتيجي تركي — إسرائيلي، بشراكة أميركية وبمهمات أمنية عسكرية موجهة ضد سوريا وإيران علناً، ومواجهة اي تطور قد يطرأ في الخليج.

وقد ذكرت صحيفة «**حريت**» التركية بأن هدف هذه المحادثات هو، **إقامة تحالف ثلاثي، امريكي، إسرائيلي، تركي**، لهذا الشان، كما ونقل مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (بي— بي — سي) عن أوساط دبلوماسية تركية قولها: « أن محادثات (بير) في إسرائيل ستتركز على احتمال تشكيل ما يسمى بـ «**قوة ردع تركية — اسرائيلية — امريكية مشتركة** على أن تكون القواعد الخاصة بهذه **القوة في تركيا**. من هنا، يتضح لنا بان هذا التحالف التركي — الاسرائيلي المدعوم أمريكيا لدرجة دخول الولايات المتحدة الأمركية شريكاً فيه، يدلل على مدى دعم وتحمس الولايات المتحدة الامريكية لهذا التحالف، والذي يهدف بطبيعة الحال، إلى حماية وصون مصالح الولايات المتحدة لامريكية وعملائها في المنطقة، والسعي لتليين وتركيع بعض الدول العربية والاسلامية، سيما دول المواجهة التي تقف في وجه المخططات والمؤامرات التي تستهدف العرب والمنطقة العربية بأكملها. وهنا لابد من طرح السؤال: « **هل تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن التزاماتها بإنهاء الصراع العربي — الإسرائيلي سلمياً؟**

واستطرادا تقول: « **هل نسفت الولايات المتحدة الامريكية وظيفتها «كوسيط نزيه»** بين الأطراف المتفاوضة، وانتقلت الى دور الشريك للطرف الإسرائيلي، وعادت إلى استخدام التهويد والتهديد لفرض الإملاءات بدل السلام؟».

● مخاطر التحالف العسكري التركي — الإسرائيلي:

إن هذا التحالف أو الاتفاقية التي اطلق عليها اسم «**ترتيبات التعاون**» ليست إلا نتيجة منطقية وطبيعية لعلاقات قديمة ومتنامية بين البلدين، ووفقا لها

يشكل الجانبان لجنة عسكرية مشتركة ويتبادلان المعلومات الاستخبارية ويقومان بتنظيم مناورات مشتركة برية وجوية ودوريات بحرية مشتركة في حوض المتوسط، ويتفاهمان على اتخاذ التدابير المشتركة لمواجهة خصومهما المشتركين. ويمكن القول بأن هذا التحالف (الاتفاقية) يهدف على المستوى الإستراتيجي إلى صياغة الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط الجديد، ودمج هذه الأدوار بأشكال من التعاون العسكري وصولاً لتحقيق حلم (بن غوريون). أحد مؤسسي دولة إسرائيل، الذي كان ينادي به في الخمسينيات وهو: «**تعميق التعاون الإسرائيلي مع عدد من دول الجوار الجغرافي للعرب من أجل ضرب الروابط القومية العربية في المنطقة**». ونشير هنا بأن هذا الاتفاق بصيغته المطروحة المعلنة جاء وفقاً لنمط حلف بغداد. واستطرادا تقول: «أن التعاون العسكري التركي — الإسرائيلي يعتبر أيضا أداة من جانب المؤسسة العسكرية التركية لاثبات توجهاتها الغربية في مواجهة سياسات الحكومة الإسلامية السابقة الرامية للانفتاح على العالم الاسلامي. إضافة إلى ان الدول العربية المجاورة هي الهدف من وراء هذا التحالف الذي يشكل خللاً جذرياً في موازين القوى في المنطقة. كما ويهدف هذا التحالف أيضاً إلى تطويق العرب ومحاصرتهم وتهديدهم من خلف ظهرهم، وذلك لتمرير السياسات والمخططات الإسرائيلية المرسومة، وهذا مايحصل الآن لسببين أساسيين هما:

١ — تثبيت سياسات إسرائيل وممارساتها في أرض العرب وقدسهم وفلسطينهم ومنعهم من النهوض.

٢ — تفجير العلاقات العربية — الاسلامية، بمعنى ان يتحول الإسلام عدواً للعرب وصديقاً لإسرائيل في بعض الدول المحيطة بالعرب / كتركيا /.

● مسارات التعاون العسكري والأمني بين إسرائيل وتركيا:

تؤكد مختلف المصادر بان إسرائيل شاركت وتشارك في العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش التركي في شمال العراق، تحت مجموعة من الذرائع الأمنية التي تخدم في الواقع الأهداف والأبعاد الاستراتيجية لمثل هذا النشاط التركي المحموم. وتكشف هذه المصادر أنه في إطار الحملة العسكرية التركية الأخيرة في شمال العراق، إن العشرات من الخبراء والضباط العسكريين الإسرائيليين قد شاركوا في تلك الحملة، حيث كانوا يقدمون إلى الجانب التركي المعلومات والخبرات التي تكونت لديهم من خلال عمليات مماثلة قاموا بها في جنوب لبنان. واستنادا إلى تقرير إذاعة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فإن طيارين إسرائيليين

قد شاركو في تتبع وقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وإن هذه المشاركة قد جاءت في إطار التعاون العسكري والأمني، القائم بين أنقرة وتل أبيب. هذا وتفيد التقارير بانه قد عثر في إطار الغزو العسكري التركي لشمال العراق على عدد من النقاط والمواقع التي تؤكد مشاركة جنود وضباط إسرائيليين في عملية الغزو التركي، هذه. **ويرى الخبراء أن من أخطر اشكال التعاون الأمني القائم بين إسرائيل وتركيا، هو نظرية الحزام الامني التي تؤكد تركيا بانها ماضية في إنشائه بشمال العراق، وذلك على غرار الحزام الذي اقامته إسرائيل في جنوب لبنان. ويضيف الخبراء والمحللون بان إسرائيل قد شجعت المؤسسة العسكرية التركية على إقامة مثل هذا الحزام، وإن مجموعة من الضباط الأتراك زاروا الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان واطلعوا بالتالي على الترتيبات والتجهيزات الفنية والأمنية التي اقامتها إسرائيل في تلك المنطقة.**

وقد أوصى التقرير الذي رفعه هؤلاء الضباط الى القيادة العسكرية العليا في أنقرة بضرورة الإفادة من هذه التجربة الإسرائيلية الناجحة — حسب التقرير — في وضع حد للنشاط الإرهابي الذي يمارس وينطلق من الأراضي اللبنانية. إلى جانب ذلك فإن عدداً من الخبراء والضباط الإسرائيليين الذين شاركوا في الغزو التركي الاخير لشمال العراق، قد حددوا بالتعاون مع الخبراء الأتراك النقاط التي يمكن استخدامها كجزء من الشريط الأمني الذي بدأت أنقرة تقيمه في شمال العراق. ومن خلال هذا التعاون المشترك في هذا المجال، فإن التعاون العسكري والأمني بين إسرائيل وتركيا يزداد خطورة واتساعاً: الامر الذي بات يعرض أمن المنطقة واستقرارها لعدد من المخاطر والتحديات التي يمكن أن تصل إلى درجة القيام بعمليات عسكرية مشتركة في الشرق الأوسط. لاسيما وأن هناك مجموعة من عناصر التلاقي التي يمكن أن تفرض نفسها للوصول إلى هذه المعادلة.

* الحاجة إلى صحوة عربية تستشعر الخطر وتدعو إلى المواجهة:

مما لاشك فيه أن ما تتعرض له الأمة العربية . الآن من مؤامرات ومخططات وتحالفات عدوانية خطيرة (كالتحالف العسكري التركي — الاسرائيلي المدعوم أمريكيا) والتي تستهدف تاريخ الامة العربية وارضها ووجودها القومي. ما كان لها ان تكون لو لم يكن العرب في هذه الحالة البالغة السوء والتردي. الحالة التي تستغل الآن أبشع استغلال إسرائيليا وتركياً وأمريكياً من أجل تنفيذ اطماعها في أرض العرب واستباحة حقوقهم.

ويبقى أمام العرب فرصة من أجل دعوة عاجلة وصادقة للصحوة

والنهوض العربي واستشعار الخطر، ورفض هذه الحالة المزرية من المرض والسبات من أجل أن يستأنف العرب دورهم الحضاري المشع. انها دعوة من أجل أن يعي العرب ما يراد لهم وما يخطط لهم . فيستجمعوا كل مكامن القوة لديهم، وهي كثيرة من أجل الوقوف في وجه هذا المد الطاغي الذي يستهدفهم شعباً وأرضاً وجغرافيا ومستقبلاً. إنها فرصة من أجل البدء ببناء كيان اقتصادي عربي ذي مضامين قومية يؤسس لشكل من أشكال الصيغ الوحدوية الإقتصادية ليكون رداً على الشرق أوسطية والقمم الإقتصادية التي يعد لها من أجل خدمة مصالح إسرائيل وأطماعها وهيمنتها على المنطقة فتوفر لها وسائل التسلل إلى الجسد العربي على العرب أن يبحثوا بسرعة ، عن صيغة من صيغ العمل القومي المشترك.

تضامناً أو تكاملاً أو تعاوناً أو سوقاً مشتركة ومناطق حرة مشتركة أو أي عمل عربي او اتفاق عربي، أو إحياء للاتفاقات التي دمرتها الأوضاع العربية السابقة، والعودة إلى المرجعيات القومية (مؤسسات الجامعة، والقمم العربية وما يتفرع عنهما)، وإحياء الوثائق والقرارات التي اتخذتها تلك المرجعيات حول وحدة العمل العربي والدفاع المشترك وأي صيغة من صيغ التجمع العربي الذي يضمن لنا الوقوف بوجه هذا التحالف الإسرائيلي — التركي الخطير، وكل تحالف في المستقبل يستهدف العرب وأمنهم ونظامهم القومي. ولابد من العمل الدؤوب والجاد من أجل إنجاز هذا الهدف القومي الكبير.

مراجع البحث

— مجلة الصياد العدد / ٢٧٤٢/ تاريخ / ٢٣ — ٢٩/ أيار/ ١٩٩٧
— صحيفة الثورة العدد / ١٠٣٦٥/ تاريخ ١٤/ ٦/ ٢١٩٩٧
— صحيفة تشرين / العدد/ ٦٨٤٣/ تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٧
— مجلة الوسط العدد / ٢٧٦/ تاريخ / ١٢— ١٨/ أيار / ١٩٩٧
— صحيفة البعث العدد / ١٠٣٦٠/ تاريخ ٦/ ٧/ ١٩٩٧

دراسات سياسية

الشرق الاوسط الجديد
الجغرافية السياسية والاقتصادية

الرفيق : د. شفيق ديوب

لقد ارتبطت مصطلحات «**النظام الاقليمي الشرق اوسطي**» و« السوق الشرق اوسطية» ارتباطا وثيقا بعملية السلام التي بدأت بين العرب واسرائيل في اعقاب حرب الخليج الثانية.

وعلى مدى اكثر من ست سنوات عقدت مناظرات وندوات سياسية واقتصادية وفكرية كثيرة في عواصم المنطقة وخارجها، واجريت دراسات وابحاث عديدة لمحاولة تحديد اهداف وابعاد النظام الاقليمي الجديد ودراسة سلبياته وايجابياته، والكشف عن القوى والظروف الدولية والاقليمية التي تقف خلفه وترعاه.

ولقد رأى البعض ان النظام المطروح شر مطلق في حين رأى اخرون انه خير مطلق ومازالت المساجلات مستمرة بين هؤلاء واولئك. ولكن الحقيقة تقتضي الاشارة الى ان مسيرة بناء «شرق اوسط جديد» انطلقت وقطعت شوطا مهما، وان كان نتنياهو الذي وصل الى الحكم في اسرائيل قد جمد عملية السلام وعرضها للخطر الشديد واعاد النظر في مضمون الرؤية الاسرائيلية للشرق اوسطية.

إن خطورة التحديات الاستراتيجية الشاملة التي تفرضها الترتيبات السياسية والاقتصادية الاقليمية على العرب — الذين اتسم موقفهم كالعادة ببرودة الفعل — تدفع على الاعتقاد بان هذا الموضوع مازال جديرا بمزيد من

البحث والدراسة، وبعناية واهتمام المسؤولين العرب على اختلاف مستوياتهم. اذ ليس من المبالغة القول ان مصير العرب ومستقبلهم سيتأثر بدرجة كبيرة بمصير النظام الاقليمي الجديد ومستقبله.

وقد كرست هذه الدراسة المختصرة والمكثفة للبحث في «الشرق الاوسط الجديد - الجغرافية السياسية والاقتصادية». وتبحث اولا في اصل مفهوم الشرق الاوسط ودلالاته ثم تنتقل بعد ذلك الى الحديث عن عوامل وظروف ظهور الشرق اوسطية الجديدة كما تتعرض للرؤية الغربية المعاصرة للنظام الشرق اوسطي وتتحدث ايضا عن مسيرة بناء الشرق الاوسط، وبعد ذلك تستعرض ابعاد واخطار النظام الاقليمي الشرق اوسطي لتنتهي بملاحظات ختامية تحاول الاجابة عن سؤال ما لعمل؟.

أولاً — في المفهوم : اصله ودلالاته

سبق مفهوم «الشرق الادنى» **مفهوم «الشرق الاوسط»** الذي استخدم منذ عام ١٩٠٢ من قبل «فالنتين شيرون» مراسل التايمز البريطانية الذي نشر سلسلة مقالات بعنوان «**المسالة الشرق اوسطية**». والمصطلح في اصله نتاج للفكر الاستراتيجي البريطاني. فقد اسس **ونستون تشرشل** وزير المستعمرات البريطانية عام ١٩٢١ «**ادارة الشرق الاوسط**» للاشراف على العراق وشرقي الاردن وفلسطين التي وضعت تحت الانتداب البريطاني عقب مؤتمر فرساي. كما انشات بريطانيا عام ١٩٤٠ اثناء الحرب العالمية الثانية مركز تموين الشرق الاوسط الذي اضيفت اليه ايران عام ١٩٤٢ وانضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية في نفس العام وامتد نطاقه من ايران شرقا حتى مالطا غربا ومن العراق وسورية شمالا حتى الحبشة والصومال جنوبا وضم في عضويته ١٨ دولة منها ٦ اقطار عربية •.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية انتشر مفهوم «الشرق الاوسط» انتشارا واسعا، فهناك دراسات عديدة ومواد كثيرة تدرس في الجامعات وابحاث ومؤتمرات وندوات علمية تعقد تحت عنوان الشرق الاوسط.

ولم تكن فكرة «الشرق اوسطية» غائبة عن فكر مؤسسي الحركة الصهيونية

• لمزيد من التفاصيل انظر د. جلال عبد الله معوض: «الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة» مجلة شؤون عربية، العدد ٨٠ كانون اول ١٩٩٤، ص ٤٠ وما بعدها.

فتيودور هيرتزل اقترح في سياق بحثه عن وطن قومي لليهود انشاء «كومنولث شرق اوسطي» اما جابو تنسكي فقد كان اكثر وضوحا عندما اقترح عام ١٩٢٢ مشروعا لسوق شرق اوسطية[١]. في حين ان ابن غوريون كان واثقا انه باستطاعة اليهود الاسهام في تنمية منطقة الشرق الاوسط.

في تشرين الثاني عام ١٩٤٣ اجتمع دبلوماسيون امريكيون وبريطانيون لمناقشة مستقبل المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبوجود الدولة اليهودية المزمع اعلانها. وقد بين «ارنست بريجن» احد اعضاء الوفد الامريكي الى الاجتماع ان مهمة الدولة اليهودية المنتظرة ستكون التنسيق الاقتصادي في الشرق الاوسط[٢].

غير ان المشروع جمد إبان قيام الدولة العبرية بسبب ظروف تاسيسها ورفض العرب قبولها او التعامل معها. **ولكن محاولات الغرب رسم خارطة سياسية شرق اوسطية لم تتوقف وبرزت عبر الدعوة الى اقامة احلاف عسكرية طيلة الخمسينات بعد ان تم توسيع الحدود الجغرافية للشرق الاوسط حتى شملت تركية وايران وباكستان. و«الشرق الاوسط» طبقا لمعهد العلاقات الدولية الملكي البريطاني يضم كلا من ايران وتركية ودول الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية بالاضافة الى كل من مصر والسودان وقبرص. اما معهد الشرق الاوسط في الولايات المتحدة فيرى انه يضم الدول القائمة في المنطقة الممتدة من المغرب غربا حتى اندونيسيا شرقا ومن السودان جنوبا الى اوزبكستان شمالا. في حين ترى الجمعية الاسرائيلية للدراسات الشرقية ان الشرق الاوسط يضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالا الى السودان جنوبا ومن ايران شرقا الى ليبيا غربا**[٣].

إن التدقيق في جوهر مفهوم الشرق الاوسط في جميع نسخه بدءاً بالبريطانية وصولا إلى الاسرائيلية المدعومة أمريكيا يؤكد مجموعة من الحقائق منها:

١ — إن هذا المفهوم في اصله ونشاته وتطوره غريب عن طبيعة المنطقة العربية ويقفز فوق خصائصها الحضارية والاجتماعية والثقافية والبشرية. إضافة الى كونه غير محدد جغرافيا ومشكوك في دقته تاريخيا، بمعنى انه «شرق اوسط» بالنسبة الى من ؟ بالطبع هنا بالنسبة للغرب الذي اوجد المصطلح. اما بالنسبة للصين واليابان وغيرهما فهو ليس شرقا اوسط بل انه «غرب» وربما اوسط ايضا.

٢ — ان الهدف التاريخي الرئيسي والثابت لمشروع الشرق الاوسط وتطبيقاته هو تدمير الاساس الثقافي والحضاري للقومية العربية [٤] وتكريس تجزئة الوطن العربي وعرقلة اي وحدة عربية محتملة. وهذا ما يفسر استبعاد بعض الدول العربية من «الشرق الاوسط» وضم بعض الدول غير العربية اليه. كما يفسرايضا شيوع استخدام تعبير «الشرق الاوسط وشمال افريقيا» الذي راج كثيرا في دراسات ونشاطات سياسية غربية معاصرة.

٣ — إن الصيغة الجديدة «للشرق اوسطية» التي طرحت في اوائل التسعينات تهدف اضافة لما سبق الى دمج اسرائيل في كيان المنطقة وشرعنة وجودها كدولة طبيعية من دوله لابل واعطائها دوراً قيادياً في النظام الاقليمي المزمع اقامته ضمن النظام العالمي الجديد وفق الرؤية الامريكية.

٤ — إن اقامة نظام اقليمي شرق اوسطي وفق الاسس المشار اليها ظل هدفا استراتيجيا غربيا ثابتا طيلة القرن العشرين تتبناه الدولة الاستعمارية الاعظم وتعدله وتطوره وتعمل على تحقيقه طبقا للظروف بدءاً من بريطانيا حتى امريكا. وربما هذا ما يفسر معارضة الدول العظمى المستمرة لفكرة انشاء تكتل عربي مستقل عن منظومة الشرق اوسط التي تدخل اسرائيل فيها كطرف اساسي له مكانته بين الدول العربية وعلاقته الاقتصادية في المنطقة[٥].

ثانياً — عوامل ظهور الشرق اوسطية الجديدة:

إن التغيرات الهائلة التي شهدها العالم منذ اواسط الثمانينات على المستويين الدولي والاقليمي وبلغت ذروتها اوائل التسعينات مهدت الطريق امام مرحلة جديدة من التطور العالمي والعلاقات بين الامم. **وهو ما اطلق عليه فوكوياما اسم نهاية التاريخ** [٦]. وهكذا ودون الخوض في تفاصيل المتغيرات الدولية التي ليس هنا مكانها سنكتفي بالاشارة الى بعض العوامل التي كان لها اعظم الاثر في تغيير الاستراتيجية الامريكية بشكل جوهري في الشرق الاوسط وهي:

أ — المتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز سياسة التوافق والتعاون واتجاه العالم الى التفاعلات الجيو — اقتصادية التي تقدمت في اولويتها على التفاعلات الجيو — سياسية والجيو — استراتيجية[٧].

ب — انهيار الاتحاد السوفييتي الذي شارك بقوة في تقرير مصير هذه المنطقة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الامر الذي ترك فراغا كبيرا في القوة بمنطقة الشرق الاوسط واختلالاً خطيرا في توازنات القوة فيها.

ج — تفكيك النظام الاقليمي العربي في اعقاب حرب الخليج الثانية وتدعيم الولايات المتحدة الامريكية لسياستها الاستراتيجية في هذه المنطقة بنصف مليون جندي امريكي تحت مظلة الامم المتحدة(٨).

د — اطلاق عملية السلام بين العرب واسرائيل اواخر عام ١٩٩١ برعاية امريكية مباشرة، الامر الذي شكل نقطة تحول جوهرية ليس فقط في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي وانما في تاريخ المنطقة برمتها وفتح افاقا جديدة في حياة الاقليم من الصعب التنبؤ بمساراتها واتجاهاتها.

ان تفاعل هذه العوامل قاد الى انفراد واشنطن — ولو مؤقتا — بقيادة العالم وبالتالي الى تعزيز دورها بشكل حاسم في السياسة الدولية. وعلى هذا الاساس انطلقت دعوتها لاقامة «نظام عالمي جديد» يكرس الزعامة والهيمنة الامريكية في القرن القادم. هذا من جهة، ومن جهة اخرى ادى الى ضعضعة النظام الاقليمي العربي وتعميق الخلافات العربية — العربية وتدمير عناصر القوة السياسية والاقتصادية ونسف منظومة القيم والمفاهيم العربية.

وتعتبر اقامة «النظام الاقليمي الشرق اوسطي الجديد» محور الاستراتيجية الامريكية الجديدة والتي يمكن ان تحدد ابرز اهدافها بما يلي:

١ — انتهاز الفرصة التاريخية وملء الفراغ الذي خلفه سقوط الاتحاد السوفييتي في المنطقة والعمل على ابعاد القوى التي يمكن ان تكون منافسة. وبتعبير اخر التفرد والتحكم بمصير هذه المنطقة، التي شكلت على مر التاريخ ساحة لصراع القوى العظمى، بشكل يضمن المصالح الامريكية الآنية والمستقبلية وينسجم مع «النظام العالمي الجديد» الذي تسعى واشنطن لترسيخه.

٢ — احكام قبضة واشنطن على مصادر الطاقة العربية احد اهم مقومات الاقتصاد العالمي، واستخدام ذلك في خدمة المصالح الكونية للولايات المتحدة الامريكية وخاصة ضد خصومها الاقتصاديين كاليابان واوروبا الذين يعتمدون بشكل كبير على النفط العربي. وبتعبير اخر تحسين موقف واشنطن في مفاوضاتها المستقبلية مع القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة والمنافسة عبر التحكم بالنفط الذي تحتاجه هذه القوى.

٣ — نسف النظام الاقليمي العربي بكل مؤسساته القومية ومستوياته

الفكرية والنفسية واستبداله بنظام اقليمي جديد يضم دولا اقليمية رئيسية غير عربية ولايضم كل الدول العربية. والنظام الجديد يفتقد الاساس التاريخي، لابل انه يدعو الى تجاهل تاريخ المنطقة والقطيعة معه.

وهذا ما قصده شمعون بيريز بقوله: «ينبغي ان ندرس التاريخ لنتعلم دروسه النقدية، ولكن ينبغي ان نتعلم ايضا متى نتجاهل التاريخ. اننا لانستطيع ان نسمح للماضي بصياغة مفاهيم جامدة تنفي قدرتنا على شق طريق جديد»(٩).

٤ — ضمان مستقبل اسرائيل، الركيزة الامريكية الرئيسية في المنطقة، عبر منحها شرعية قومية كباقي دول الاقليم على ارضية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وفق رؤية امريكية اقرب الى الرؤية الاسرائيلية، ومنحها دورا قياديا في ذلك النظام وايجاد حل لمشكلة انتمائها الاقليمي.

ثالثاً — الرؤية الغربية المعاصرة للنظام الاقليمي الشرق اوسطي:

إن مصطلح «الشرق الاوسط» قد مر بمراحل عديدة. وفي كل مرحلة كان يتم تطويره وتكييفه وفق المعطيات الدولية ومصالح القوة الاعظم المهيمنة في النظام الدولي. وهنا يمكن القول ان امريكا واوروبا تتفقان في المرحلة الراهنة على عدة مسائل استراتيجية تتعلق بمستقبل المنطقة ومنها:

— دمج او استكمال دمج الشرق الاوسط في الاقتصاد العالمي ولو بتسميات مختلفة «شرق اوسطية» او «شراكة متوسطية» أو غير ذلك.

— اهمية وضرورة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وتحقيق السلام في المنطقة. وإن كانت رؤيتاهما تختلفان نسبيا بالنسبة لشكل وجوهر التسوية وحجم ودور اسرائيل الاقليمي في مرحلة ما بعد السلام.

— ازالة كل العقبات السياسية او الايديولوجية او غيرها التي يمكن ان تعرقل تحقيق مدى السلام والدمج(١٠).

وهكذا فان «الشرق اوسطية» و «المتوسطية» لاتتناقضان في بعديهما الاقتصادي والسياسي وان اختلفت اساليب تطبيقهما والقوى التي تقف خلف كل منهما في اطار بروز ملامح تنافس قوي بين اوروبا والولايات المتحدة قد يحدد — الى درجة كبيرة — مستقبل السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

وسوف نكتفي في هذه الدارسة بالحديث بشكل مكثف عن «الشرق اوسطية»

كما يتصورها الامريكيون والاسرائيليون لان المتوسطية تحتاج الى دراسات خاصة ومعمقة.

تكاد الرؤية الامريكية الاسرائيلية حول مستقبل النظام الاقليمي في المنطقة تتطابق في جوهرها، وقد جاءت نتيجة دراسات وابحاث استراتيجية وسياسية قامت بها جهات علمية ومراكز ابحاث دولية واقليمية عديدة مثل الدراسة التي اعدها مركز الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية في واشنطن عام ١٩٩٢ بعنوان «الولايات المتحدة والشرق الاوسط الجديد». ودراسة او تقرير «هارفارد» الذي صدر في حزيران ١٩٩٣ بعنوان «مشروع اقتصاد المرحلة الانتقالية وضمان السلام في الشرق الاوسط». وكتاب شمعون بيريز — احد اكبر المنظرين للشرق اوسطية — الذي صدر عام ١٩٩٣ بعنوان «الشرق الاوسط الجديد». إضافة الى دراسة اعدها البنك الدولي واخرى اشرف عليها البرفسور حاييم بن شحار وصدرت اواخر الثمانينات بتكليف من صندوق هامر لابحاث السلام... الخ.

إن كل الدراسات والابحاث تحدثت عن معالم النظام الاقتصادي الشرق اوسطي الجديد في ظل ما يسمى «الاقتصاد السياسي للسلام» (١١)، واكدت على اهمية التنمية الاقتصادية في حماية اتفاقات السلام ضمن اطار من التعاون الاقليمي. كما اجمعت اغلب هذه الدراسات على ان «النظام الشرق اوسطي الجديد» سوف يتحدد عبر ثلاث مستويات رئيسية (١٢):

١ — اقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع الاردن والكيان الفلسطيني و اسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول «البينيلوكس» الاوروبية الثلاث (بلجيكا — هولندا واللكسمبورغ).

٢ — اقامة منطقة «التبادل التجاري الحر» تضم كلا من مصر واسرائيل والكيان الفلسطيني والاردن وسورية ولبنان. على ان تنتهي الترتيبات الخاصة بها بحدود عام ٢٠١٠.

٣ —إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي تشمل بالإضافة لدول منطقة التبادل الحر بلدان مجلس التعاون الخليجي ،تكفل في إطارها حرية إنتقال رؤوس الاموال.

وتعتبر هذه المستويات الثلاثة للتعاون الاقتصادي متداخلة ومترابطة بحيث

يقود كل منها إلى الاخر .وتعتبر المفاوضات المتعددة الاطراف ومؤتمرات القمة الاقتصادية الالية الفعالة لاقامة النظام الجديد عبر مجموعة من الاجراءات والترتيبات الاقتصادية الاقليمية، التي من شأنها ان تحول اسرائيل الى «دماغ» لقيادة المنطقة وضخ الدماء في عروقها. ويتحدث بيريز عن ثلاثة مراحل لبناء الشرق الاوسط الجديد. تشمل الاولى اقامة مشاريع ثنائية او متعددة (محطات تنقية مياه — معهد مشترك لابحاث الصحراء... الخ). اما الثانية فتشمل تمويل المؤسسات الدولية المالية لمشاريع كبرى باشراف الدول المعنية في المنطقة بقصد خلق مصالح اقتصادية مشتركة. وتشمل المرحلة الثالثة تطوير المؤسسات الرسمية وانتهاج سياسة اقليمية متجانسة للتغلب على السمات المتناقضة وازالة عوامل التوتر بين وحدات الاقليم.

ويرى بيريز ايضا ان «الشرق الاوسط» يجب ان يستند على اربعة دعائم رئيسية وهي: نزع السلاح وتحويل نفقاته الى التنمية دون التفريط بالامن الوطني لاية دولة، مواجهة مشكلة نقص المياه والتصحر ونقص المواد الغذائية في الاقليم، وتطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات لتحقيق التواصل المطلوب لاقامة سوق مشتركة، واخيرا تطوير صناعة السياحة في المنطقة بشكل يساهم في زيادة الدخل الوطني وايجاد فرص عمل جديدة ويضمن الامن والاستقرار.

باختصار ان قراءة متأنية للوثائق الاسرائيلية والامريكية حول «الشرق الاوسط» تبين ان واشنطن وتل ابيب متفقتان على ان تكون اسرائيل «عربة» قيادة قطار الشرق الاوسط الجديد باتجاه القرن القادم.

رابعاً — المشروع الشرق اوسطي في الميدان

إذا كان مشروع «الشرق اوسطية» لم ينجح طيلة القرن في الانطلاق والتحول إلى واقع سياسي واقتصادي رغم المحاولات المستمرة للقوى الدولية المهيمنة فإن التطورات الدولية والاقليمية التي حدثت اوائل التسعينات وفرت فرصة تاريخية نادرة لتطبيق هذا المشروع.

إن المفاوضات العربية الاسرائيلية التي جرت وتجري في اطار عملية السلام ومانتج عنها شكل الارضية المباشرة التي انطلق منها ويبنى عليها «النظام الشرق اوسطي الجديد»، خاصة وان الولايات المتحدة الراعي الاول لعملية السلام تقرن استعادة الحقوق العربية — بحدها الادنى — بقيام تعاون اقتصادي بين

اسرائيل والدول العربية[١٣] على اساس ان السلام يجب ان يحقق الرفاه لشعوب المنطقة . وهكذا قامت عملية السلام على المعادلة الصعبة التالية: اذا اراد العرب تحقيق السلام واستعادة حقوق مغتصبة فلابد ان يدفعوا ثمنا لذلك، والثمن هو قبول اسرائيل في المنطقة وتطبيع وتعاون معها. اما بالنسبة لاسرائيل فقد كان الثمن الذي عليها دفعه لانهاء عزلتها وغربتها اعتراف بمطالب فلسطينية وعربية وتقديم تنازلات مناسبة لذلك. وقد قبل العرب واسرائيل هذه المعادلة المعقدة والغامضة. وقد كان الغموض هنا مقصودا لكي تقبل الاطراف جميعا الصيغة بحيث يستطيع كل طرف ان يجد فيها بعض ما يرضيه ويفسره وفق مصالحه، وفي نفس الوقت يفسح المجال امام التوازنات الواقعية والمفاوضات والمساومات والضغوطات والتدخلات الخارجية.

وهذا ما يفسر سبب انطلاق عملية السلام على مسارين رئيسيين الاول: مسار **المفاوضات الثنائية** بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة، ويهدف الى انهاء حالة الحرب وبناء السلام في المنطقة. والثاني مسار **المفاوضات المتعددة** ويهدف الى تكريس السلام وحمايته عبر اقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية المتداخلة تربط كل دول الاقليم.

اولاً : المفاوضات الثنائية:

بدأت في واشنطن اوائل تشرين الثاني عام ١٩٩١. واهم ما نتج عنها حتى الان توقيع اتفاق «اوسلو» بين اسرائيل والفلسطينيين في ١٣ ايلول ١٩٩٣، ثم تبعته عدة اتفاقيات تنفيذية (القاهرة — باريس — الخليل وغيرها). كما حدث اختراق مشابه على المسار الاردني حيث تم توقيع اتفاق «وادي عربة» بين الاردن واسرائيل في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤. ان هذه الاتفاقات اولت اهتماما كبيرا للتعاون الاقتصادي بين اطرافها ووضعت حجر الاساس للمشروع «الشرق الاوسط الجديد» عبر اقامة المثلث الاردني الفلسطيني الاسرائيلي ليكون بوابة اسرائيل للعبور اقتصاديا الى السوق العربية.

اما على المسارين السوري واللبناني فلم يتم تحقيق اية انجازات لاسباب معروفة جيدا.

ثانياً : المفاوضات متعددة الاطراف

بدأت في موسكو اواخر كانون الثاني عام ١٩٩٢ بمشاركة اكثر من ٣٨ دولة

ومنظمة اقليمية ودولية، وسارت بالتوازي مع المفاوضات الثنائية لابل وسبقتها في بعض الاحيان. وتهدف هذه المفاوضات الى وضع خريطة اقتصادية جديدة للمنطقة في مرحلة ما بعد التسوية، وتستند في ذلك الى آليات عمل وتفاوض متشابهة مع تلك التي استند اليها مؤتمر هلسنكي للامن والتعاون الاوروبي اواسط السبعينات*.

تتوزع مهام المفاوضات المتعددة على لجان متخصصة لدراسة قضايا التعاون الاقتصادي الاقليمي والمياه ونزع السلاح واللاجئين والبيئة. وربما لاداعي لتاكيد اهمية هذه المواضيع التي تشكل بالفعل المرتكزات الاساسية للنظام الشرق اوسطي الجديد ووسيلة رئيسية لرسم معالم الخارطة الاقتصادية الجديدة للمنطقة[١٤].

إذا كان من الصعب تجاهل ومقاومة المتغيرات الدولية العاصفة والاتجاهات الرئيسية للسياسة العالمية، فإن هناك خلافا بين وجهتي نظر تتعلقان بالاجابة على السؤالين التاليين: متى وكيف نقيم النظام الاقليمي الجديد؟

ترى الاولى ان المفاوضات المتعددة التي ترمي الى تطبيع الوضع الاقليمي وبناء قاعدة اقتصادية للسلام والدخول في مشاريع امن اقليمية تخدم وتشجع عملية السلام وتقدم ضمانات لنتائجها، ولذلك ينبغي ان تسير معها ولامانع من ان تتقدم عليها في بعض الظروف. اما الثانية فترى انه لايمكن البحث في اقامة «نظام اقليمي جديد» قبل تحقيق تقدم جوهري وملموس في عملية السلام والاعتراف بالحقوق العربية والمباشرة باعادتها، لكي توضع الامور في نصابها الصحيح ولكي لاتسبق العربة الحصان. لبنان وسورية تتبنيان وجهة النظر الثانية وقد عبرتا عن ذلك بشكل ملموس بالامتناع عن المشاركة في المفاوضات المتعددة وما انبثق عنها.

ولقد اثبتت تجارب السنوات القليلة الماضية صحة ومصداقية هذه الرؤية. لقد اعتقد البعض ان بعض السلام (ربعه او نصفه) يكفي لاقامة «النظام الاقليمي الجديد»، ولذلك اطلقت مبادرات عديدة للاسراع في اقامته. وعقدت لهذا الهدف وضمن اطار المفاوضات المتعددة مؤتمرات **«القمة الاقتصادية للشرق**

* لمزيد من التفصيل انظر د. اسماعيل صبري مقلد «الاستراتيجية والسياسة الدولية» بيروت ١٩٨٤، ص ٥٣٩ — ٥٤٢.

الاوسط وشمال افريقيا» بالدار البيضاء في تشرين الاول ١٩٩٤ وفي عمّان تشرين الاول ١٩٩٥ وفي القاهرة تشرين الثاني ١٩٩٦ ومن المقرر ان يعقد المؤتمر الرابع في قطر اواخر العام الحالي.

إن أهمية وظروف انعقاد ونتائج المؤتمرات الثلاث التي عقدت حتى الان تحتاج الى دراسة خاصة ليس هنا مكانها ولذلك سنكتفي فقط بالاشارة الى ما يلي:

١ — عقدت هذه المؤتمرات بهدف «خصخصة السلام» ودعت اليها منظمتان غير رسميتين هما: مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك و«منتدى دايفوس الاقتصادي العالمي» على خلفية افساح مجال ارحب لرجال الاعمال والقطاع الخاص للمساهمة في تعزيز عملية السلام [١٥].

٢ — تميزت هذه المؤتمرات بحضور كثيف لممثلي الدول ورجال الاعمال. حيث شاركت في مؤتمر الدار البيضاء حوالي /٣٠٠٠/ شخصية رسمية وخاصة مثلوا /٦١/ دولة. وفي مؤتمر عمّان اكثر من الفي شخصية مثلوا /٦٣/ دولة. اما مؤتمر القاهرة فقد شاركت فيه /٧٢/ دولة و /٥٢/ منظمة و /٨٥٠/ شركة و /٢٠٠٠/ مستثمر. ان نظرة فاحصة على الارقام السابقة تبين حجم المصالح الدولية في المنطقة والاهمية الكبيرة التي يوليها العالم لبناء اقليمي جديد، والارادة الدولية الحازمة بهذا الصدد.

٣ — ان دور اسرائيل في المؤتمرات الثلاثة كان بارزا ومؤثرا، ولو انه جرت محاولات في مؤتمر القاهرة لضبط هذا الدور وعدم المبالغة فيه. الامر الذي يؤكد موقف الغرب الثابت بانه لايجوز التفكير اطلاقا في اية مبادرة اقليمية تغيب عنها اسرائيل [١٧]. وان كانت معطيات مؤتمر القاهرة تشير الى احتمال قبول القوى الدولية بدور اسرائيلي غير مبالغ فيه.

٤ — تجدر الاشارة الى ان آلية المؤتمرات الاقتصادية تتجاوز صيغة مدريد التي أوكلت إلى الاتحاد الاوروبي مهمة قيادة لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة عن المفاوضات المتعددة . **ولذلك يمكن الاعتقاد ان مشروع «الشراكة المتوسطية» جاء كرد على المحاولات الامريكية لتهميش الدور الاوروبي في الشرق الاوسط.**

ولقد انشأ مؤتمر الدار البيضاء «سكرتارية تنفيذية» لمؤتمرات الشرق الاوسط وشمال افريقيا مقرها الرباط. وقامت السكرتارية بوضع ثلاثة برامج:

الاول لتشجيع الاستثمار الاقليمي والثاني لتبادل المعلومات الفنية والعلمية والثالث لتنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص [١٨].

وخلال مؤتمر عمّان تقرر احداث ثلاث هيئات ضخمة للتعاون الاقليمي وهي ١ — بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومقره القاهرة وسيبدأ نشاطه في العام الحالي.

٢ — مؤسسة الشرق الاوسط والمتوسط للسفر والسياحة ومقرها تونس وتنتظر تصديق برلمانات الدول الاعضاء على نظامها الاساسي.

٣ — مجلس التجارة والاعمال الاقليمي ومقره عمّان ويضم في عضويته الاردن والسلطة الفلسطينية ومصر واسرائيل ولايزال يعاني بعض الصعوبات.

وعلى صعيد اخر نجحت المؤتمرات الاقتصادية في مناقشة وتبني بعض مشاريع الربط الاقليمي الضخمة ومنها [١٩]:

أ — مشروع تنمية وادي الاردن ويشمل المنطقة الممتدة من البحر الاحمر الى بحيرة طبرية وتشارك فيه اسرائيل والاردن ويتمحور حول قضايا المياه وتدعمه الولايات المتحدة وايطاليا والبنك الدولي. وقد دخل حيز التنفيذ الفعلي.

ب — مشروع تنمية جنوب شرق المتوسط ويضم ساحل اسرائيل الجنوبي وقطاع غزة وشمالي سيناء، ويشمل قطاع المواصلات والنقل والسياحة والتجارة والعمالة. ويعمل المشروع الذي دخل حيز التنفيذ باشراف لجنة توجيه اوروبية.

ج — مشروع طابا — العقبة — ايلات للتعاون الاقليمي بين مصر واسرائيل والاردن. ويلاحظ ان هذه المشروعات تقع في مناطق حدودية تفصل بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها.

ان دراسة التاريخ القصير للتعاون الاقليمي الشرق اوسطي وانجازاته تبين انه تم تحقيق خطوات هامة وجدية على طريق اقامة «شرق اوسط جديد».

لكن وصول «بنيامين نتنياهو» زعيم كتلة الليكود الى الحكم في ايار ١٩٩٦ وتنكره لاسس عملية السلام ورفضه تطبيق الاتفاقات التي وقعتها اسرائيل واستئنافه سياسة الاستيطان المكثف والموسع في الاراضي المحتلة ، وبالتالي اتباعه سياسة من شأنها تدمير عملية السلام، عرض مسيرة التعاون الاقليمي الشرق اوسطي لافدح الاخطار واعاد المنطقة الى اجواء العنف والحرب. وقاد ايضا الى وقف هرولة عربية باتجاه اسرائيل والغاء المقاطعة معها، وشكل ارضية مناسبة

لعقد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة في حزيران ١٩٩٦.

لقد اكد مؤتمر القاهرة التزام العرب بالسلام كهدف استراتيجي على اساس الشرعية الدولية ومرجعية مدريد. كما كان التعاون الاقتصادي العربي في مقدمة اولويات القمة. حيث وجه المؤتمر اجهزة الجامعة لوضع مشروع «منطقة حرة» للتجارة العربية كخطوة اولى على طريق إقامة السوق العربية المشتركة [٢٠] تدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٨ وتنجز بشكل نهائي عام ٢٠٠٨.

ولكن استمرار السياسية «البهلوانية» الخطيرة لنتنياهو في ظل صمت امريكي مريب دفع مجلس الجامعة العربية الى اتخاذ قرار في ٣١ اذار ١٩٩٧ يدعو الى وقف خطوات التطبيع مع اسرائيل وايقاف كافة اشكال التعامل معها واغلاق المكاتب والبعثات حتى تنصاع لاسس عملية السلام وتنفذ جميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل اليها على كافة المسارات.

كما قرر المجلس ايضا تعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة والاستمرار في المقاطعة العربية من الدرجة الاولى وتفعيلها ضد اسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل. وقد ساندت الدول الاسلامية وحركة عدم الانحياز الدعوة العربية لوقف التطبيع. وبذلك يمكن القول ان سياسة نتنياهو الحالية قد جمّدت المشروع «الشرق اوسطي» وفق رؤية بيريز الاقتصادية.

لكن ذلك لايعني ان نتنياهو يفتقد الرؤية الاقليمية للمنطقة بل على العكس ان له رؤية مختلفة بشكل جذري عن رؤية سلفه. الذي اعتبر ان الطريق الى اسرائيل قوية ومزدهرة يمر عبر ايجاد «اسرة اقليمية» ذات هيئات مركزية واحدة تقوم على اساس اقتصادي [٢١]. اما نتنياهو ذلك اللاهوتي الصهيوني المتزمت. فانه يعتقد «ان تنازل اسرائيل عن المبادىء الصهيونية يعتبر تنازلا عن مصدر حياتها وعندئذ تبدأ بالذبول» ويرى ايضا» ان فكرة عودة صهيون هي على اية حال جزء لايتجزأ من سر بقاء الشعب اليهودي. وكانت هي القوة المحركة في ولادة دولة اسرائيل. وهي المفتاح لاستمرار بقائها [٢٢].

وحزب الليكود الحاكم حاليا في اسرائيل يرفض فكرة «الشرق اوسطية» كما

تصورها بيريز لانها اضعفت السياسة الاسرائيلية وسلبت الشرعية منها وشلتها استراتيجيا [٢٣]. وقد عبر عن هذه الرؤية معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدم بالقدس في دراسته المعنونة «اسرائيل عام ٢٠٠٠»، وبيّن فيها ان مبدأ «الارض مقابل السلام» ادى الى تراجع مكانة اسرائيل الاستراتيجية. واقترح العودة الى مبدأ «السلام مقابل السلام».

وهكذا فان استراتيجية نتنياهو الخاصة للشرق الاوسط تقوم على اساس تنمية اسرائيل والمحافظة على تفوقها العسكري والتكنولوجي دون الاهتمام بتنمية الاطراف الاخرى، وضمان كامل لامن اسرائيل على حساب امن الاخرين، واستبدال مبدأ «السلام الشامل» القائم على المصالح المتبادلة بمبدأ «توزان القوى» الذي طرحه دوري غولد مستشار نتنياهو السياسي وحاول مالكوم ريفكند وزير الخارجية البريطاني السابق تسويقه عبر الدعوة لاقامة «منظمة الامن والتعاون في الشرق الاوسط» اوائل العام الحالي.

خامساً — الجغرافية الاقتصادية والسياسية «للنظام الاقليمي الجديد»

كما اشرنا سابقا إن خارطة سياسية — اقتصادية جديدة يجري تصميمها وتحديدها للشرق الاوسط وفقا لمصالح القوى الاقليمية والدولية المؤثرة، تأخذ بعين الاعتبار اعادة بناء وتوزيع مراكز القوة في ضوء المتغيرات العالمية. وهو ما وصفه شمعون بيريز بانه «هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق اوسط جديد، متحرر من صراعات الماضي ومستعد لاخذ مكانه في العصر الجديد الذي لايطيق المتخلفين ولايغفر للجهلة» [٢٤]. وهكذا فإن النظام الجديد لا يهدف فحسب الى تفكيك النظام الاقليمي العربي بل والى انكار هذا النظام بأثر رجعي [٢٥]. إن الشرق اوسطية، كما يروج لها دعاتها هي نظام شامل لمستقبل المنطقة يقوم على بعدين استراتيجيين خطيرين:

الاول: البعد الجيو — اقتصادي: الذي أولى اهمية كبيرة بقصد بناء قاعدة اقتصادية للسلام والامن وتأمين فرصة لاسرائيل كي تحقق مكاسب اقتصادية دون ان تلتزم باستحقاقات السلام.

وتعتبر فكرة اقامة «سوق شرق اوسطية» الجوهر الاقتصادي للنظام الاقليمي المقترح. ومن الناحية الاجرائية اعتبرت اقامة «نافتا» مشرقية تقوم على الحاق اقتصادين ضعيفين (الاردني والفلسطيني) باقتصاد طموح (الاسرائيلي)

حجر الزاوية في اختراق الاقتصاد العربي. ومسالة الالحاق هذه تشكل احتمالا واقعيا للغاية بسبب وجود خلل كبير في حجم الاقتصادات الثلاثة.

فحجم الاقتصاد الاسرائيلي يتفوق على نظيره الاردني بـ /١٥/ مرة وبـ /٢٠/ مرة على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما ان هناك خللا يتمثل في مستوى دخل الفرد حيث يزيد في اسرائيل بـ /٦/ مرات عن ما هو عليه في الضفة واكثر من /١١/ مرة عما في الاردن. يضاف الى ذلك المستويات الثلاثة للنظام الشرق اوسطي الجديد التي تبدأ «بالبينولوكس» (الاردني الفلسطيني الاسرائيلي) ثم تتطور الى «منطقة للتبادل الحر» تشمل اضافة الى دول البينولوكس كل من (سورية ولبنان ومصر) ثم تتطور لتصل الى «منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي» تمتد لتشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي وتركية وربما ايران واثيوبيا اضافة الى دول «منطقة التبادل التجاري الحر».

ان نظرة فاحصة على هذا المخطط الاقتصادي تبين الاخطار الجسيمة التي يحملها. فهناك خطر الحاق اقتصاد الدول العربية الضعيفة بالاقتصاد الاسرائيلي. اضافة الى خطر اختراق الاقتصاد الاسرائيلي لاقتصاديات واسواق الدول العربية. والاسوأ من ذلك ان مشروع «الشرق اوسطية» سيؤدي الى تدمير البنى التكاملية الجيو — اقتصادية العربية عبر اقامة تجمعين اقتصاديين مرتبطين بقوى خارجية مهيمنة . الاول يشمل دول المغرب العربي المستبعده من «الاوسطية» بقصد انتزاعها من محيطها الحضاري وفصلها عن المشرق العربي ودمجها في المحيط الاوروبي المتوسطي. والثاني يضم دول «السوق الشرق اوسطية» المشار اليها اعلاه وهي كما رأينا لاتضم كل الدول العربية المشرقية مع انها تضم دولا مشرقية غير عربية كاسرائيل وتركية وربما ايران. وسيرتبط هذا التجمع بالولايات المتحدة الامريكية. اما بقية الدول العربية وهي العراق واليمن في اسيا .والصومال والسعودية وليبيا وموريتانيا في افريقيا. فسيبقى دورها هامشيا ومشتتا ويمكن ان تدخل الافريقية منها في نظام اقليمي افريقي ثالث.

وهكذا يمكن الاستنتاج ان المخططات الاقتصادية الموضوعة للمنطقة العربية هي في جوهرها تقاسم حقيقي للنفوذ بين الولايات المتحدة واوروبا. وستقود بالنتيجة — في حال نجاحها — الى تدمير اية امكانية محتملة لاقامة سوق عربية مشتركة او اي شكل من اشكال الوحدة

الاقتصادية يمكن ان تجعل من العرب في المستقبل قوة اقتصادية مرموقة وذلك عبر تفتيت الاقتصاديات العربية وتغيير بنيتها التي يغلب عليها التوجه الاشتراكي وسيطرة القطاع العام وربطها بقوى دولية متنافسة وخلق مصالح اقتصادية متعارضة فيما بينها. الامر الذي يعتبر شرطا ضروريا لنسف روابط القومية العربية والقضاء على اية امكانية لاقامة دولة عربية واحدة. ويوفر الاسس الاقتصادية اللازمة لترسيخ وتعميق التجزئة وضمان استمرار الدولة القطرية ونموها.

الثاني: البعد الجيو — السياسي: ان الجغرافية السياسية للشرق الاوسط الجديد تنسف ماهية النظام الاقليمي العربي (وحدة الحضارة والثقافة والانتماء). وتستبدل هذا النظام بكل هيئاته ومؤسساته القومية وفي مقدمتها الجامعة العربية بنظام اقليمي شرق اوسطي. بهيئات وهياكل جديدة يقوم على تجميع قوى اقليمية تحمل تناقضات تاريخية وثقافية وسياسية لانهاية لها.

وتتضمن رؤية اسرائيل السياسية والاستراتيجية للشرق الاوسط الجديد عدة عناصر نذكر منها:

اقامة نظام أمن اقليمي جديد بدلا عن نظام الامن القومي العربي. ووجود عسكري امريكي كثيف يرافقه تخزين مسبق للاسلحة في اسرائيل. وارتباط اسرائيل باتفاقيات امنية مع دول الجوار المؤثرة وتفرد اسرائيل بحيازة السلاح النووي. وهكذا يبدو ان حدود الشرق الاوسط السياسية قد لاتتطابق بالضرورة مع حدوده الاقتصادية بل يمكن ان تمتد لتشمل العراق وايران وباكستان وربما دول اخرى من الكومنولث الروسي.

ان تغيير هوية النظام الاقليمي العربي سيؤدي بالضرورة الى تغيير مواز في وظيفة النظام وبنيته. لقد كانت مهمة النظام العربي — ولو نظريا — حماية الامن القومي العربي. وصيانة الهوية العربية وترسيخها. وتنسيق وتعميق التعاون في كافة المجالات بين الدول العربية اضافة الى تبني القضية الفلسطينية واعتبار الصراع العربي — الاسرائيلي قضية قومية . في حين ستكون وظيفة النظام الاقليمي الجديد الرئيسية بناء التعايش العربي الصهيوني والمحافظة عليه وتنميته.

اما بنية النظام العربي الذي كان يضم حصرا دولا عربية فسيتم تغييرها بشكل جذري ليس فقط لتشمل دولا غير عربية وانما لكي لاتشمل كل الدول

العربية، التي يفترض أن تنضم الى انظمة اقليمية متعددة. وان تغيير بنية النظام سيؤدي الى نتائج استراتيجية خطيرة ليس اقلها نزع الصفة القومية عنه ونقل مركز الثقل فيه الى اطراف غير عربية. فمصر كانت «واسطة العقد» في النظام الاقليمي العربي ومركز قيادته على مدى اكثر من نصف قرن*.

والقوى الرئيسية فيه كانت عربية ايضا اما النظام الاقليمي الجديد فسينقل الدور المركزي القيادي الى اسرائيل وستصبح مصر واحدة بين مجموعة قوى رئيسية غير عربية كتركية وايران واثيوبيا اما اغلبية الدول العربية الباقية فسيكون دورها في هذا النظام هامشيا.

وهكذا فإن النظام الاقليمي الجديد سيضمن مكانة اسرائيل وامنها باعتباره جوهر الأمن الاقليمي في الشرق الاوسط، وسيفوض تل ابيب بادارة السياسة الخارجية للاقليم. ومن هنا لابد من التاكيد على اهمية البعد الجيو — سياسي في عهد الحكومة الاسرائيلية الحالية التي رفضت المداخل الاقتصادية لبناء شرق اوسط جديد وتبنت المداخل الامنية والعسكرية عبر محاولة فرض سياسة الامر الواقع واستغلال ميزان اللحظة التاريخية الراهنة.

ولابد في هذا السياق من الاشارة إلى دور تركية في الترتيبات الاقليمية الجديدة. لاشك ان لتركية طموحات اقليمية واسعة في المنطقة وتحاول استغلال المتغيرات الدولية لتعزيز مكانتها وهيبتها وتعمل بحزم وبعصبية احيانا لتوسيع نفوذها الاقليمي. لذلك يمكن الجزم ان لتركية دورا بارز وربما استراتيجيا في النظام الجديد سواء تم تحقيقه وفق رؤية بيريز الاقتصادية او رؤية نتنياهو الامنية.

فمن الناحية الاقتصادية تتحكم تركية بمصادر المياه الرئيسية في الشرق الاوسط التي تعتبر احد الاسباب المحتملة لحروب المستقبل، واحد المواضيع الرئيسية التي تعالجها المفاوضات المتعددة. والاخطر من ذلك ان تركية لاتخفي نواياها في استخدام المياه لخدمة مصالحها السياسية. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تعتبر تركية مصدرا مهما للأيدي العاملة التي يحتاجها «الشرق الاوسط الجديد».

* — باستثناء الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩ حيث جمدت عضوية مصر في الجامعة العربية بسبب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية.

أما دور تركية من وجهة نظر نتنياهو الامنية فهو لايقل اهمية عن دورها الاقتصادي. فهي قوة توازن ايران وتهدد العراق وتشغله بشؤون الاكراد وتضغط على سورية عسكريا واقتصاديا بهدف تفتيت جهودها واضعاف موقفها في مواجهة اسرائيل. لذلك لم تحافظ العلاقات التركية الاسرائيلية في عهد الليكود على مستواها الذي بلغته زمن حكومة العمل فحسب، بل تم تطويرها نوعيا بتوقيع اتفاقات عسكرية تشكل نواة لحلف عسكري جديد قد تنضم اليه دول اخرى باشراف الولايات المتحدة يتحكم بمصير المنطقة ويكون قاعدة للنظام الأمني الاقليمي الجديد.

واخيرا هناك تحد خطير اخر للنظام الاقليمي الشرق اوسطي لابد من الاشارة اليه وهو «**التطبيع الثقافي**» الذي يجري تسويقه عبر ما يسمى «بثقافة السلام». فالتطبيع السياسي والاقتصادي بين العرب واسرائيل هدف لايمكن بلوغه دون ان يسبقه تطبيع ثقافي يتضمن اعتراف العرب وقبولهم الفكري والنفسي والوجداني بوجود اسرائيل ووجوب التعايش معها. ويتضمن ايضا تفكيك الثقافة العربية وفصل العرب عن تاريخهم وتجريدهم من هويتهم ووجدانهم، وبناء ثقافة شرق اوسطية مصطنعة بدون تاريخ وبدون هوية.

ملاحظات ختامية. ما العمل؟

يشبه النظام الاقليمي «الشرق اوسطي الجديد» اتفاقيات «سايكس — بيكو» التي فككت السلطنة العثمانية ابان الحرب العالمية الاولى، وقسمت العرب الى دويلات ومناطق نفوذ. وتكتسب الترتيبات الجديدة للمنطقة بعدا استراتيجيا عميقا بالنسبة لاسرائيل يتمثل بنجاحها في كسر عزلتها الاقليمية وتوسيع حدودها السياسية والاقتصادية لتتجاوز كثيرا حدودها الجغرافية وتصل الى اعماق المنطقة.

ولاشك ان مستقبل «الشرق اوسطية» مرهون بنتيجة تفاعل العوامل المساعدة والمعرقلة لبناء نظام اقليمي جديد. ومن ابرز العوامل المساعدة: الاتجاهات الجديدة في السياسة الدولية نحو اقامة نظام عالمي جديد ترتبط به انظمة وتكتلات اقليمية وتوفر الرغبة الدولية والارادة السياسية اللازمة لبناء النظام، وغياب موقف عربي موحد، ووجود الكثير من نقاط الضعف في بنية النظام العربي يستطيع اعداء العرب استخدامها لتحقيق مخططاتهم، ومن ثم اقتناع اطراف الصراع العربي الاسرائيلي بعدم قدرة اي منهم على الغاء الطرف

الاخر.

اما العوامل التي يمكن ان تعرقل اتمام بناء الشرق الاوسط الجديد فيمكن ان نذكر منها:

ان استمرار واشنطن في قيادة النظام العالمي لامد طويل امر مشكوك فيه، وان «النظام الشرق اوسطي» ذاته لم ينبع من المنطقة بل فرض عليها ولم يراع خصوصياتها، ولايعكس حقائق القوة فيها، ولايقوم على اساس العدالة والمساواة، بمعنى انه يعطي بعض الاطراف اكثر مما يأخذ منها ويأخذ من اخرين اكثر مما يعطيهم. اضافة الى انه لايمكن اتمام بناء «الشرق الاوسط» بدون حل مناسب للصراع العربي الاسرائيلي تقبله جميع الاطراف، وبدون رضى وموافقة الدول التي يفترض ان تنضم اليه.

ان الاخطار الكبيرة التي تتهدد حاضر العرب ومستقبلهم تحتم عليهم اتخاذ المبادرة ووضع رؤية «عربية شرق اوسطية» متكاملة تتضمن تصورا واضحا لمستقبل المنطقة ودور القوى الاقليمية فيها، وتحدد اساليب ووسائل ادارة العلاقات العربية مع بقية دول الاقليم ومع العالم الخارجي وتضمن دور العرب الفعال في اي نظام اقليمي مستقبلي. ويجب ان تحدد هذه الرؤية ايضا: المصلحة العربية العليا والموقف العربي الموحد من عملية السلام اضافة الى التعاون الاقليمي وحدوده (٢٦).

ولابديل امام العرب عن تطبيق وتطوير مقررات قمة القاهرة وقرارات مجلس الجامعة الاخير وخاصة الاقتصادية منها كاقامة السوق العربية المشتركة وربط مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة، وبالتالي في اقامة النظام الاقليمي الجديد بتحقيق السلام العادل والشامل.

وربما تكتسب مسألة التنسيق بين العواصم العربية الفاعلة (دمشق والقاهرة والرياض) — في اللحظة التاريخية الراهنة — اهمية استراتيجية قصوى لبناء موقف عربي واقعي يضمن تفعيل الجامعة العربية ومواجهة التحديات الاقليمية والدولية وتحويل العرب الى قوة فاعلة في السياسية العالمية.

وبذلك يستطيع العرب الذين يستندون الى القومية العربية، الايديولوجية الاكثر عمقا وانتشارا في المنطقة الاسهام في بناء شرق اوسط جديد بدون اسرائيل او لاتشكل فيه اسرائيل اكثر من دولة عادية مرتبطة بالقوى الاقليمية المؤثرة في المنطقة.

مراجع البحث:

١ — اليمن ٧ / ٥ / ١٩٩٧ ص ٨

٢ — المصدر السابق

٣ — جميل مطر والدكتور علي الدين هلال، «النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية»، القاهرة دار المستقبل العربي، ط ٤، ١٩٨٣ ص ٢٦

٤ — د. جلال عبد الله معوض، «الشرق الاوسط، الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة»، مجلة شؤون عربية ع/ ٨٠، كانون اول ١٩٩٤، ص ١٤٣

٥ — نيرمين السعدني، «مؤتمرات التعاون الشرق اوسطي السلبيات والايجابيات»، السياسة الدولية ع / ١٢٧، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ٢٤٧

٦ — فرانسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ وخاتم البشر»، ترجمة حسين احمد امين، الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٣

٧ — زكريا محمد عبد الله، «التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق اوسطي»، السياسة الدولية، عدد ١٢٧، ص ١٩٤.

٨ — د. مسعود ضاهر، «الشرق الاوسط في استراتيجية القوى المهيمنة على السياسة الدولية في القرن العشرين»، العقلانية — العلمانية — الشرق اوسطية، جامعة دمشق ١٩٩٥، ص ٣٥

٩ — شمعون بيريز، «الشرق الاوسط الجديد»، الطبعة العربية، عمان ١٩٩٤، ص ١٣.

١٠ — القبس ٧ / ١١ / ١٩٩٧ ص ٢٦

١١ — امين محمود عطايا، «النظام الاقليمي الشرق اوسطي الجديد»، بيروت ١٩٩٥، ص ٥٨.

١٢ — د. محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية: التطورات — المحاذير — اشكال المواجهة»، مجلة المستقبل العربي، ع / ١٧٩، ص ٩٢ — ٩٣.

١٣ — الاهرام ٩ / ١٢ / ١٩٩٦ ص ١٩.

١٤ — د. ماجد شدود، «النظام الاقليمي الشرق اوسطي»، دمشق ١٩٩٦، ص ٦٠.

١٥ — نيرمين السعدني، م / سا، ص ٢٤٨.

١٦ — الحياة الاقتصادية ١١ / ١١ / ١٩٩٦

١٧ — د. برهان غليون، «تنمية الشرق الاوسط الجديد اكثر من مسألة اقتصادية»، الاهرام ٢٣ / ١١ / ١٩٩٦.

١٨ — نيرمين السعدني، م/ سا، ص ٢٥٣

١٩ — عبد الفتاح الجبالي، «مؤتمر القاهرة والشرق اوسطية»، الاهرام ٢٥ / ١١/ ١٩٩٦، ص ١٨

٢٠ — د. حسن البدراوي، «شرق اوسط ذو قاعدة عربية»، الاهرام ٩ / ١٢/ ١٩٩٦، ص ١٩

٢١ — احمد منيسي، «بيريز ونتنياهو رؤيتان متعارضتان للشرق اوسطية»، الاهرام ٢ /١٢/ ١٩٩٦، ص ١٨.

٢٢ — بنيامين نتنياهو، «مكان تحت الشمس»، ترجمة محمد محمد عودة الدويري، عمان ١٩٩٥ ص ٣٤ و ٦٦.

٢٣ — عبد الفتاح الجبالي، م / سا

٢٤ — شمعون بيريز، م / سا، ص ٦٧

٢٥ — د. مسعود ضاهر، «ثوابت الثقافة العربية القومية في المرحلة الراهنة»، شؤون عربية ع / ٨١، اذار ١٩٩٥، ص ١٨١.

٢٦ — د. احمد عصمت عبد المجيد، «جامعة الدول العربية في ظل التغيرات الاقليمية والدولية»، شؤون عربية، ع / ٨١، ص ١٦.

مزايا سياسة الحماية التجارية وعيوبها

الرفيق : د. ناصر عبيد الناصر.

سبق أن نشرت المناضل الحلقة الأولى من هذه الدراسة في العدد / ٢٨٢ / وننشر فيما يلي الحلقة الثانية.

نبذة تاريخية

ظهرت في أوروبة منذ مطلع القرن الخامس عشر مدرسة جديدة اكتسبت تسمية مدرسة التجاريين الميركانتيليين و استمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر وطالب التجاريون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و أن تعمل مابوسعها لتشجيع الصادرات و تقييد الواردات و تحقيق الفائض في ميزان التجارة الخارجية والحصول على قيمة هذا الفائض بالذهب و الفضة من البلاد المدينة في الخارج ،و كان لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسكان آنذاك من بين أهم العوامل التي سرعت عملية الأنتقال من النظام الأقطاعي إلى النظام الرأسمالي .

و بعد أن انهارت نظم الاقطاع القديمة وظهر النظام الرأسمالي كنظام بديل في الدول الاوروبية كافة ،أخذت تلوح في الأفق ملامح سياسة تجارية جديدة تدعو إلى زيادة الرسوم الجمركية على الواردات وتذليل العقبات كافة التي تعترض سبيل زيادة الصادرات عن طريق منح اعانات للمصدرين و اعفائهم من الضرائب و الرسوم بالاضافةإلى اقامة مصانع للدولة تتولى مهمة انتاج الصناعات التصديرية .

وبالتدريج نشأ في كثير من الدول الاوروبية اقتصاد مسير وأصبحت الدولة هي المالك الاساس لجزء كبير من المؤسسات الاقتصادية، وسهرت الدولة على رعاية الصناعة الناشئة وحمايتها من منافسة السلع الاجنبية عبر تبنيها لسياسة الحماية التجارية، وقد وجدت انكلترا والولايات المتحدة الامريكية بالحرية التجارية تحقيق تقدمها الاقتصادي وكان اقتصاد هاتين الدولتين يتسم بالطابع الزراعي ويتجه نحو التصنيع، فاقتضت مصالحها تقييد الواردات من السلع الاجنبية لحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة القوية وقد شجع كل من فريدريك ليست (ألماني) وهاملتون (أمريكي) دولتيهما على تطبيق سياسية الحماية التجارية التي شاع تطبيقها في العديد من الدول في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى، وبلغت ذروتها ابان الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ـ١٩٣٣، حيث اضطرت الدول آنذاك الى اعتماد سياسية الاكتفاء الذاتي، وحماية صناعتها عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع الاجنبية المماثلة.

ومن جديد تصاعدت حمى الاكتفاء الذاتي في مرحلة الاستعداد للحرب العالمية الثانية وخلالها، وبعد انتهاء الحرب سلكت بعض الدول سياسة حمائية موجهة تخدم مصالحها الاقتصادية.

● نظريات الحماية التجارية:

تزامنت نظريات الحماية التجارية ونشأت نظريات الحرية التجارية التي مكنت من ازدهار اقتصاديات بعض الدول التي تهيأت لها فرص نهب خيرات وثروات دول اخرى لم تكن قد تطورت بعد، وكانت ردود فعل هذه الدول كبيرة جداً لانها احست بالغبن الذي لحق بها وبوطأة الاستغلال الذي تعرضت له من جانب الدول المتقدمة فوجدت من الضرورة بمكان حماية اقتصادها الوطني من غزو سلع الدول الاكثر تقدماً، وكانت المانيا والولايات المتحدة الامريكية الاكثر تشدداً آنذاك بتطبيق سياسة الحماية التجارية.

اراء(ليست) في الحماية التجارية:

نشر (ليست) عدة مقالات تنادي بحماية الصناعات المحلية لان تقدم الدولة برأيه - يهيء الظروف المناسبة لرفاهية الافراد، والفرد ينعم بالرفاهية في الدولة

المتقدمة اكثر من مثيله في الدولة الاقل تقدماً، وحرصاً من «فريدريك ليست» على تعزيز قوة الاقتصاد الالماني وضع نظرية «**الرسوم الجمركية الحمائية**» وفحوى هذه النظرية «**إذا كان للدولة صناعة ناشئة ، فإن لهذه الصناعة الحق في حمايتها من الصناعات المماثلة للدول الاكثر تقدماً**» فالدول التي كانت سباقة للتصنيع أكتسبت مزايا في الانتاج والادارة والتمويل والتسويق تفتقر اليها الدول التي دخلت متأخرة مجال التصنيع. وهذه المزايا تمكنها من انتاج السلع بتكاليف اقل يتعذر على الصناعة الناشئة مواجهتها. ومن هنا وجبت حمايتها بفرض الرسوم الجمركية التي ترفع من سعر السلع الاجنبية حين تصبح مساوية لمثيلتها المحلية وعندها يتردد المستهلك بين السلعة المحلية والسلعة الاجنبية، وتردد المستهلك أمر ضروري لنجاح سياسة الحماية التجارية فلا يجب ان تكون الرسوم الجمركية عالية تحرم المستهلك من شراء السلعة الاجنبية، وعندها تركن الصناعة المحلية الى هذه الحماية ولاتفكر بتطوير نفسها وفي تحسين جودة السلعة وتخفيض تكلفتها كذلك يجب أن لا تكون الرسوم الجمركية منخفضة بحيث ينخفض فيها سعر السلعة المستوردة عن مثيلتها المحلية، وعندها تفقد الرسوم الجمركية غايتها في تقدم الصناعة وازدهارها وتبقى فائدتها فقط مقتصرة على تمويل الخزانة العامة للدولة.

فريدريك ليست ألماني جاهد كثيرا في سبيل الغاء الرسوم الجمركية بين المقاطعات الالمانية. واصدر كتاباً بعنوان «**نظام الاقتصاد القومي**» في عام ١٨٤١ تضمن مواقفه وأفكاره بخصوص السياسة التجارية الواجب تطبيقها في المانيا.

ويرى «ليست» بضرورة ان تكون الحماية مؤقتة ومتناقصة. فهي تكون بالقدر اللازم فقط، وتبقى المدة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة وتتناقص تدريجياً الى ان تلغى في فترة اكتمال الصناعة ونموها[١].

وبتلك الطريقة ينظر «ليست» الى الحماية التجارية بوصفها وسيلة مؤقتة ومتناقصة حتى يشتد ساعد الصناعة المحلية وتقوى على منافسة السلع الاجنبية المماثلة، وعليه لم يستبعد ليست» المنافسة بل مجدها. **ويقول «ليست»: لاتطبق المنافسة إلا في البلاد الواسعة التي يمكن ان تنشا داخلها منافسة قوية بين الصناعات المحلية فتحل هذه المنافسة المحلية محل المنافسة الخارجية الضارة. وتكون النتيجة في النهاية تقوية الصناعات المحلية بدلاً من**

تدميرها.

والسؤال الذي يطرح نفسه أليس بالامكان الغاء الرسوم الجمركية بين اقطار الامة العربية على غرار ما حصل بين المقاطعات الالمانية سابقا وترك الباب مفتوحا للمنافسة بين الصناعات العربية أي تحرير التجارة الخارجية بين أرجاء الوطن العربي.

وهكذا فان «ليست» من أنصار حماية الصناعات الرشيدة مادامت اقل تقدماً من صناعات الدول الاخرى وألا تقتصر فقط على الصناعات الناشئة. فاذا ما بقيت الصناعات الرشيدة دونما حماية فان جهود المنتجين التي بذلت خلال سنوات عديدة في تقوية صناعتهم تذهب هدراً.

اراء هنري شارل كاري[٢]

بعد ان كان «شارل كاري» نصيراً للحرية التجارية تراجع عنها وانتقدها لان حرية التبادل الدولي برأيه تؤدي إلى انهاك الدول الزراعية، حيث يصدر جزءاً كبيراً من خصوبة الارض الى البلدان الاجنبية مقابل استيراد بعض السلع المصنوعة ولهذا يجب انشاء الصناعة وحمايتها حتى لاتنهك الارض بزراعتها زراعة كثيفة من أجل تصدير المحاصيل الزراعية. وان تصنيع البلاد الزراعية لن يؤدي الى حفظ خصوبة الارض فحسب بل سيترتب عليه زيادة الاجور وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

— اما «لوسيان بروكار»، فقد طالب الحكومة بأن توفر المناخ لتحقيق التنمية المتوازنة لاوجه النشاط المختلفة في الدول غير المتقدمة التي يفترض ان تطور جميع فروع الانتاج وذلك بتخفيض تكاليف النقل، وتحمي نفسها من مخاطر التخصص الضيق وفي تعزيز الاستقلال الاقتصادي.

مفهوم الحماية التجارية:

سياسة الحماية التجارية عبارة عن مجموعة الاجراءات والتدابير التي تطبقها الدول بخصوص تقيد أو منع تدفق السلع والخدمات الاجنبية الى داخل حدودها وللحماية التجارية مؤيدين و معارضين في اوساط الاقتصاديين والسياسيين. ويعتقد انصار الحماية التجارية ان بامكانها تحقيق اكبر مكسب من وراء التجارة

الخارجية للدولة نظراً للمزايا التي تنفرد بها ومنها:

١ - الحماية التجارية تحصن الصناعة الوطنية من المنافسة:

إن الصناعات الناشئة لن تكون عادة تكاليفها مرتفعة لاتقوى على الصمود أمام منافسة سلع الدول الصناعية التقليدية، ولهذا لابد من حمايتها ولو بصفة مؤقتة حتى تقف على قدميها بفرض رسوم جمركية حتى تنضج الصناعة الوطنية ويشتد ساعدها ، وبعدها تخفف اجراءات الحماية تدريجياً عندما تصل الى مرحلة تؤهلها على منافسة السلع الاجنبية المماثلة. وتنال هذه الحجة رضا وقبول العديد من الاقتصاديين سيما من اوساط البلدان الحديثة التطور كون الصناعة الوليدة فيها لاتقوى على منافسة السلع الصناعية في الدول المتطورة نظراً لتخلف البنى الاساسية فيها بالاضافة الى تدني جودة السلع وارتفاع تكاليف انتاجها.

٢ - الحماية التجارية تعزز مسار التنمية المستقلة:

توفر الحماية التجارية — برأي أنصارها - المناخ الملائم لنهج التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة والمستقلة، وتحول دون السير في طريق التخصص الضيق في الانتاج الذي يدعو له اتباع الحرية التجارية ، والذي يعرض البلاد لمشكلة احادية الاقتصاد الذي يقوم على انتاج محصول او محصولين وتصدير المواد الاولية. والحرية التجارية تجنب البلاد من مخاطر التقسيم الرأسمالي للعمل الذي يشجع على قيام دول المركز ودول التخوم والاخيرة ملزمة بمقتضاه تكييف اقتصادياتها واحتياجات السوق الرأسمالي والحماية التجارية المعتدلة تخفف من حدة تسرب عدوى الازمات الاقتصادية التي تنتاب دورياً الدول المتطورة. إذ تترافق مع عمليات التبادل السلعي الخارجي عدوى التضخم والكساد والبطالة، وتنتقل بشكل أو بآخر الى الدول النامية.

٣ - الحماية التجارية تحد من نشاط الاحتكارات:

تعمد الاحتكارات على اختلاف اشكالها الى سياسة الاغراق . فتقوم بتوريد سلعها الى الدول الاخرى بأسعار تقل كثيراً عن بلد المنشأ بهدف احكام سيطرتها على الاسواق، وتدمير الانتاج المحلي للدول المستوردة، وبعد ان تبسط سطوتها على هذه الاسواق تعمد الى رفع اسعار سلعها وتعوض خسارتها . ولتفادي لعب واحابيل الاحتكارات لابد من التشدد في اجراءات الحماية التجارية كرفع الرسوم الجمركية وتطبيق حصص الاستيراد، وبمجرد زوال الاسباب التي املتها سياسة

الاغراق تخفف القيود على الواردات

٤ - الحماية التجارية تحقق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج:

تسهم الحماية التجارية — برأي أنصارها - في تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الانتاج فهي تحول دون تفشي البطالة بين صفوف العمال. كون الحماية التجارية توفر المناخ المناسب لقيام مشاريع صناعية تستوعب اعداداً كبيرة من العمال، والتعرفة الجمركية تحمي هذه الصناعات من المنافسة الاجنبية، فضلاً عن امكانية استخدام المواد الاولية المحلية، في مثل هذه المشاريع بالاضافة الى جذب الاستثمارات اللازمة لتطوير الصناعات الوطنية. وبتطبيق اجراءات الحماية يتوقف سيل تدفق السلع المستوردة . فيزداد الطلب على السلع المحلية ، مما يحفز أصحاب المشاريع الى زيادة الانتاج والى توسيع مشاريعهم . فيزداد الطلب على اليد العاملة وعلى بقية عناصر الانتاج لتصل الى مستوى التوظيف الكامل لكل هذه العناصر . علماً أنه من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف بمجرد تقييد الواردات الاجنبية ، واقامة صناعات بديلة عن السلع المستوردة . فالمنطق العلمي يفترض تقدير نفقة الفرصة البديلة للموارد الاقتصادية ، والتأكد من ان استيعاب مثل هذه الموارد في مشاريع تفتقر للجدوى الاقتصادية ، قد يفوت الفرصة أمام قيام صناعات وطنية ذات كفاءة انتاجية عالية تقوى على توظيف الموارد الاقتصادية وتوفر فرصا جديدة لتشغيل المزيد من العمال.

٥ - الحماية التجارية تؤمن ايرادات اضافية للدولة :

تشكل حصيلة التعرفة الجمركية التي تفرضها الدولة على الواردات الأجنبية مصدرا مهما لتغذية خزينة الدولة . فكانت حصيلة الرسوم الجمركية تمثل ٩٠٪ من واردات الخزينة في الولايات المتحدة الأمريكية لتنخفض اليوم الى ١٪ فقط ولكن اذا تطرقت الدولة إلى فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، وجعلت منها غاية بحد ذاتها . فقد تشيع ظاهرة السوق السوداء ، وتدخل السلع الاجنبية بطرق غير مشروعة وعندها تنخفض حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية ، وتتأثر الصناعات المحلية من منافسة السلع التي تعبر حدود البلاد بطرق غير قانونية .

ولكن على الرغم من المزايا الكثيرة للحماية التجارية ودورها الايجابي في تحصين الاقتصاد الوطني عن منافسة السلع الأجنبية فانها لا تخلو من النواقص والعيوب وينتقدها خصومها للأسباب التالية :

١ — الحماية التجارية تحرم البلاد من مزايا التقسيم الدولي للعمل :

إن الدول التي تأخذ بسياسة الحماية التجارية — برأي البعض — تحرم نفسها من مزايا التخصص الدولي في الانتاج وتفوت على نفسها فرصة الاستفادة من معطيات التقدم العلمي التكنولوجي، مشيرين الى **تجربة الاتحاد السوفيتي سابقا الذي طبق سياسة الستار الحديدي ، وكذلك الى تجربة الصين سابقا التي طبقت سياسة الجدار الصيني في وجه تدفق السلع الأجنبية اليهما ، وتسببت كلتا السياستين بالعزلة الدولية والتي برأيهم — من بين الأسباب التي قادت الى تفكيك أوصال الدولة السوفيتية التي تخلفت كثيرا من الناحية التكنولوجية ، وقد استدركت الصين في وقت مبكر الخطر الذي كان يتهددها فاستبدلت سياسة الحماية التجارية المتطرفة بسياسة الانفتاح الاقتصادي المقننة .**

فإذا ما حاولت كل دولة أن تنتج من السلع ما يناسبها وما لا يناسبها ضاربة بمبدأ التقسيم الدولي للعمل عرض الحائط لا بد أن يؤدي ذلك عاجلا أم آجلا الى بعثرة الموارد الاقتصادية للدولة وينخفض بذلك العائد الاقتصادي لعناصر الانتاج .

٢ — الحماية التجارية تقيد التنافس الدولي:

تؤدي الحماية التجارية الى تقييد المنافسة بين الدول في انتاج السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي الى تراجع الانتاج كما ونوعا ، فضلا عن تدني جودة السلع وارتفاع تكاليف انتاجها .

٣ — الحماية التجارية تحول دون قيام الوحدات الانتاجية الكبيرة :

يعتقد خصوم الحماية التجارية بأنها تحول دون قيام مشاريع انتاجية بأحجام مثلى نتيجة لتدني مستوى الطلب المحلي على السلع التي تنتجها ، ويتعذر عليها مع هذا الوضع أن تخفض تكاليف انتاجها الى أقصى حد ممكن . والتعرفة الجمركية العالية تحمي المشاريع الصغيرة ولا تحفزها على تطويرنفسها ، كونها تتمتع بسيطرة احتكارية في السوق المحلي فتتحكم بالمستهلك دون أن تخشى منافسة السلع الأجنبية المماثلة للسلع المحلية . فالدولة التي توصد أبوابها في وجه المنافسة الأجنبية تشجع بقاء المشاريع الصغيرة التي لا تتمتع بالكفاءة الانتاجية وتحرم نفسها من مزايا الانتاج الكبير .

٤ — الحماية التجارية تحد من ازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية :

ان الحماية التجارية المتطرفة — برأي معارضيها — تقتل التجارة الدولية وتجمد التعاون الاقتصادي فعندما تعمد الدولة الى تخفيض وارداتها لابد وأن يقود ذلك الى انخفاض حجم صادراتها مستقبلا لأن الدول الأخرى لن تقف مكتوفة الأيدي ازاء الدولة التي تشجع صادراتها بكل الوسائل وتقيد وارداتها الى الحدود الدنيا ، فإن هذه الدول ستلجأ أيضا الى تقييد وارداتها ، من خلال فرض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد على وارداتها ، أي باختصار ستعمد الى تشجيع صادراتها وتقييد وارداتها وبالنتيجة ستنكمش التجارة الدولية وتتراجع .

٥ — الحماية التجارية تتسبب في ترهل الصناعة الناشئة وتخلفها :

إن الحماية التجارية برأي منتقديها — لا تحفز الصناعة على تطوير نفسها لأن أصحاب المشاريع الصناعية يتحصنون خلف جدار الحماية ، التي تؤمن لهم ربحا مجزيا بعيدا عن منافسة السلع الأجنبية المماثلة ، وبعض المشاريع الصناعية ولدت ميتة ورغم ذلك تنعم بمزايا الحماية التجارية ، وهي في المحصلة بمثابة عبء على الاقتصاد الوطني ، ولهذا لا يجوز تطبيق سياسة الحماية كيفما شاء واذا كان ولابد حماية الصناعة الوطنية الناشئة يفترض حماية تلك الصناعات التي يمكن أن تقف مستقبلا على قدميها وتقوى على منافسة السلع الأجنبية بعد رفع الحماية عنها . أما المشاريع الصناعية التي تعمل بنفس الشروط وتتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها المشاريع الأجنبية ، فإن أنصار الحرية التجارية يعترضون بشدة على توفير غطاء الحماية لها من جانب الدولة .

وفي كل الأحوال فإن الصناعة الوطنية الناشئة التي تمتلك مقومات نجاحها مستقبلا لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون حمايتها من منافسة السلع الأجنبية ، ولكن بعد أن تثبت جدارتها لمدة عام أو عامين يتأهل خلالها العاملين فيها ويكتسبون الخبرة والدراية الانتاجية ويقتنع المستهلك المحلي بانتاجها . يفترض أن تخفف عنها قيود الحماية تدريجيا ، وفكرة منتقدي الحماية التجارية الصناعات الفاشلة والتي لا يصلح العطار فيها ما أفسده الدهر ، تلاقي قبولا من بعض أوساط الاقتصاديين في الدول النامية ويتفقون معهم بضرورة رفع الحماية التجارية عنها ، لأن استمرارها يستنزف قدرات الاقتصاد الوطني .

وبالطبع البلدان النامية بأمس الحاجة الى تطبيق الاجراءات الوقائية التي تضيق الخناق على الواردات الأجنبية ، حتى تتمكن من اقامة صناعات بديلة تحل

محل الواردات الأجنبية تدريجيا وتمكن من توفير فرص جديدة للعمل ويفترض اختيار الصناعات البديلة بطريقة انتقائية ، تأخذ بعين النظر ما لدى الدولة من موارد اقتصادية متاحة ومن خبرات بشرية مؤهلة ، أي تتوافر للمشاريع البديلة مقومات نجاحها مستقبلا ، بحيث يمكن للمزايا النسبية الكامنة فيها أن تنضج بعد فترة من الزمن وتؤهلها لان تصمد أمام منافسة السلع الأجنبية . ولكن اذا كان الهدف من اقامة الصناعات البديلة للواردات هو امتصاص البطالة فقط ، فيعد ذلك بمثابة حل أعرج لأنه يحقق هدف ويضحي بهدف آخر وهو الكفاءة الاقتصادية والذي لا يقل أهمية عن الهدف الأول.

إن الانتقادات التي يوجهها أنصار الحرية التجارية للاجراءات الحمائية لا تنتقص ولا تقلل من شأن الحماية التجارية ودورها الايجابي في تحصين الاقتصاد الوطني ووقايته من منافسة السلع المستوردة من الدول المتطورة .

فالحماية التجارية المعتدلة تعد بحق أداة ناجعة بيد الدول حديثة التطور لتحقيق أكبر مكسب من التجارة الخارجية على الأقل في المستقبل المنظور ، واذا ما شرعت أبوابها ونوافذها أمام تدفق السلع الأجنبية في ظل عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية فانها بذلك ستحكم على نفسها بالموت البطيء .

أما مسألة الخيار بين الحرية والحماية التجاريتين فإنها تتوقف على الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة على حدة. فالحماية التجارية تهيء المناخ لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة التي تفتقدها معظم الدول النامية ، ولا تزال تعاني من آثار التقسيم الدولي للعمل الذي فرض عليها قسرا وبالقوة في فترات سابقة . **واليوم تبذل محاولات محمومة من قبل هيئات ومنظمات اقليمية ودولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لخلق آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية من خلال اعادة تقسيم العمل الدولي لصالح دول المركز ، وذلك عبر برامج التكييف والاصلاح . واعادة الهيكلية الاقتصادية** . والتي وردت تحت عنوان « تقرير بيرسون » أو ما يسمى «شركاء في التنمية » ، والذي يدعو فيه الدول النامية لأن توفر المناخ الاستثماري لرؤوس الأموال المحلية والاجنبية ومنح الاستثمارات الاجنبية امتيازات ضريبية بالاضافة الى ضمان وحماية الاستثمارات الخاصة والأجنبية و تصفية القطاع العام بالاضافة الى الشروط

التي يضعها صندوق النقد الدولي في تحرير الاستيراد من القيود العامة والغاء الاتفاقات التجارية الثنائية ، وفي هذا المنحى يضغط البنك الدولي على البلدان النامية لكي تتخلى تدريجيا عن سياسة الحماية التجارية من خلال تطبيقها للاجراءات التالية (٣)

- **تحرير التجارة الخارجية من القيود والاعتماد على قوى السوق والمنافسة .**
- **تشجيع السياسات المتجهة للتصدير**
- **التخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية**
- **تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي**
- **الغاء الدعم الحكومي للأسعار وتخفيض عجز الموازنة**
- **تصفية مؤسسات القطاع العام عن طريق ما يدعى بالخصخصة .**

وتطبيق نواميس اقتصاد السوق وبدلا من مساعدة الدول النامية لجأ البنك الدولي في عام ١٩٨٠ الى مشروع «للاقراض الخاص بالتكيف الهيكلي» والذي يطالب الدول النامية تبني سياسات اقتصادية جديدة تبتعد فيها عن الحماية التجارية وتقترب من الحرية التجارية من خلال الانفتاح بقوة دفع كبيرة على دول المركز، وأن تكيف اقتصادياتها مع المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي(٤).

والملفت للنظر أن الولايات المتحدة بوصفها القطب الوحيد الذي يسيطر على العالم، تدعو إلى الحرية التجارية، في الوقت الذي تطبق فيه الحماية التجارية كلما كان ذلك يخدم مصالحها الاقتصادية. وبالطبع تحرير التجارة من جانب الدول النامية يخدم أولاً وأخيراً مصالح الدول الصناعية الكبرى، حيث تظهر معطيات «الغات» بأن الزيادة في الدخل الناتجة عن تحرير التجارة تتراوح ما بين (٢١٢) إلى (٧٧٥) مليار دولار أمريكي سنوياً بدءاً من تاريخ الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة، وإذا اعتمدنا الرقم (٢١٢) مليار دولار، فإن الدول الصناعية الطليعية هي التي ستحقق أكبر مكسب من التجارة الخارجية قد يصل إلى ٦ر٦٥٪ ويأتي على رأسها مجموعة دول الاتحاد الأوروبي ثم الولايات المتحدة ويليها اليابان. بينما تقدر الزيادة في الدخل من وراء تحرير التجارة بالدول حديثة التطور بـ (١٦) مليار دولار والناجمة عن تحرير التجارة العالمية وهي لاتغطي أكثر من ثلث العبء الذي سيولده تحرير التجارة جراء ارتفاع أسعار

السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪ إلى ٣٣٪. وقد قدرت خسائر البلدان الأقل نمواً فقط من زيادة أسعار الحبوب بـ (٥٨٣) مليون دولار سنوياً بدءاً من عام ٢٠٠٥ (٥).

وهكذا إن مسألة الخيار بين الحرية والحماية التجاريتين بالنسبة للدول النامية معقدة ومركبة تتداخل فيها عوامل اقتصادية وسياسية ذات طبيعة جوانية وبرانية قد لا تقوى على مجابهتها في الظروف الراهنة التي تدفع في العلاقات الاقتصادية الدولية بطريقة **العولمة الاقتصادية**، ولكن بإمكان الدول النامية ومن بينها الأقطار العربية أن تبحث عن موقع لها ضمن المتغيرات الاقتصادية العاصفة وتحقق مصالحها التجارية وتحصن اقتصادها من المؤشرات السلبية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وأن لا تقع ضحية في فخ الواقعية المزيفة التي تدعو إلى القبول بالأمر الواقع بحجة أن النظام الدولي الجديد فرض وجوده بدعم من القوة الأكبر في العالم ولا سبيل لنا كدول صغيرة من مواجهته.

الهوامش:

(١) د. لبيب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادي نهضة مصر - القاهرة ص ٧٧

(٢) هنري شارك كاري كان من أنصار الحرية التجارية ولكنه تراجع عنها ونادى بالحماية التجارية في مؤلفه الشهير، أصول الاقتصاد الاجتماعي، الذي صدر في عام ١٩٥٨.

(٣) د. لبيب شقير مرجع سابق ص ٧٧

(٤) د. منير الحمش - اقتصاد السوق وآليات التجارة الخارجية - محاضرة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية - دمشق كانون الأول عام ١٩٩٠

(٥) مجلة المجلة العدد ٧١٤ - ١٩٩٤ ص ٤٦

الزراعة في الوطن العربي — مشكلات وآفاق —

الرفيق: لؤي فؤاد خازم

لاشك أن المسألة الزراعية في الوطن العربي تكتسب أهمية خاصة بين قطاعات الاقتصاد العربي، بالنظر للمكانة التي يحظى بها موقع الوطن العربي بين القارات الثلاث، آسيا — افريقية — أوروبا، وامتداده الواسع على عدة أقاليم مناخية وتضاريسية، مما أدى إلى التنوع في غلاته ومنتوجاته الزراعية، وغناه بالثروة الحيوانية، ووفرة المراعي الطبيعية، وتنوع ثرواته الباطنية المستثمرة والاحتياطية، وتوفر المصادر العديدة للمياه فيه.

وللزراعة في الوطن العربي أهمية تاريخية متميزة، حيث كان وطننا العربي مهد الزراعة الأول، ففيه ازدهرت، وازدهرت معها المدنية. وفيه تنوعت وتطورت وانتقلت إلى دول العالم القديم حاملة معها قيماً حضارية رفيعة وتراثاً انسانياً غنياً خالداً.

وتحظى اليوم الزراعة بمكانة اقتصادية واجتماعية فريدة، نظراً لكونها الحرفة الأكثر ممارسة من قبل السكان، اضافة لاسهامها بالقسط الكبير من الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي. أضف الى ذلك المهام الملقاة على عاتقها بالاشتراك مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في بناء القاعدة المادية الراسخة لقيام المجتمع العربي الموحد.

مشكلة واحدة.. أم مشاكل عديدة..؟!

مشاكل عديدة تواجه أداء النشاط الزراعي العربي في ظل التجزئة وغياب العمل والتنسيق العربي المشترك، والتحديات الدولية الراهنة والمستقبلية وما تنطوي عليه هذه المعطيات مجتمعة من مشاكل . وتحديات عديدة تساهم بمجموعها بجعل الوطن العربي عرضة للتقلبات السياسية الاقتصادية وعدم الاستقرار والتبعية للقوى والتكتلات الكبرى في العالم. ان تلمس هذه المشاكل يتطلب منا معرفة دقيقة للواقع الزراعي العربي ووقفة متأنية لتحليله، واستشراف الحلول الممكنة لتجاوز المعوقات التي تعترض انطلاقة هذا القطاع الاهم والأخطر.

وسنعرض فيما يلي مجموعة من الارقام والمؤشرات الاحصائية وهي ارقام ومؤشرات تمكننا من معرفة حجم المشاكل، وتختصر الكثير من الكلام.

— تقدر مساحة الوطن العربي ب «١٤» مليون كم٢، **وتقدر المساحة القابلة للزراعة بنحو «١٨٠» مليون هكتار» أي حوالي «١٣٪» من المساحة العامة**، يستغل نصفها فعلياً والباقي دون استغلال..!!

— **ازداد عدد سكان الوطن العربي بشكل سريع وبمعدلات نمو عالية** بحيث بلغ عددهم عام «١٩٧٢» حوالي «١٢٩» مليون» نسمة، وفي عام «١٩٨٩» قدر عددهم «٢١٢ مليون» نسمة، ويقدر أن يصل هذا العدد بحلول عام «٢٠٠٠» إلى حوالي «٢٩٠» مليون نسمة، وعموماً ترتفع معدلات النمو السكاني إلى حوالي «٣٪» سنوياً.!

— **تمثل قوة العمل بشكل عام مابين «٢٥-٣٠٪» من مجموع السكان** وقد تزيد في قطر وتنخفض في آخر إلا انها بالمقارنة مع الدول المتقدمة تعد نسبة منخفضة.

— **إن معدل نمو المشاركة في النشاط الاقتصادي اقل من معدل النمو السكاني** حيث يبلغ الأول حوالي «٣٪» والثاني حوالي «٢.٤٪».

— تشير التقديرات الاحصائية إلى أن الزراعة ماتزال المهنة الرئيسية للسكان، ويقدر عدد العاملين بها من مجمل القوى العاملة بحوالي «٦٥٪».

— **ينتج الوطن العربي حالياً اقل من نصف احتياجاته** من القمح والسكر واقل من ثلاثة أرباع احتياجاته من الرز والذرة واللحم.

— تزايدت قيمة فاتورة الغذاء المستورد في الوطن العربي ، وتشير الارقام

المتوفرة إلى أن الاقطار العربية تستورد سنوياً حوالي «١٠٪» من مجموع حركة الاستيرادات العالمية، وان الوطن العربي دفع ثمناً لغذائه خلال الفترة «١٩٨٠-١٩٩٤» مايزيد عن «٢٨٠ مليار» دولار ..!

— أشار التقرير السنوي للتنمية الزراعية العربية لعام «١٩٩٣» إلى أن الواردات الزراعية عادلت خمس مرات الواردات الصناعية خلال بداية عقد التسعينيات..!

— وأوضحت بعض التقارير عن **التكامل الاقتصادي العربي في ظل اتفاقية الغات** أن تطبيق هذه الاتفاقية على المنتجات الزراعية سيؤدي الى خسارة الدول العربية خمسة مليارات دولار سنويا !

— **ولا ننسى الأطماع الصهيونية في المياه العربية** حيث تنهب اسرائيل ما بين (٤٢٠-٥٢٠ مليون) متر مكعب من نهري الأردن واليرموك من أصل (٦٢٠ مليون) متر مكعب تشكل حجم المياه في النهرين

وكذلك محاولة اسرائيل — مدعومة من القوى الامبريالية ذات المصالح — أن تكون محور النشاط الاقتصادي، عبر جر الدول العربية ودول المنطقة الى اتفاقيات اقتصادية (تجارية — زراعية — صناعية...) وتشكيل منظومات اقتصادية تتزعمها اسرائيل **كمشروع السوق الشرق أوسطية** المطروح على الساحة الآن.

وحيث للارقام مدلولاتها ومؤشراتها البليغة فلا بد أن نشير الى ان الواقع الزراعي العربي بمشاكله العديدة والتحديات التي يتعرض لها هو ناتج مجموعة إشكالات وتحديات متفاعلة مع بعضها البعض على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فواقع الزراعة العربية جزء من الواقع العربي من جوانبه المختلفة. اذ لا يمكن أن نتصور أن الزراعة تعاني من مشكلات خاصة بها وأن هذه المشكلات لا تؤثر او تتأثر بالجوانب الاخرى لواقع الحياة العربية.

ففي ظل التجزئة وعدم حضور العمل العربي المشترك تغيب التنمية الشاملة المعتمدة على الثروات القومية والطاقات الخلاقة للوطن العربي وتستمر التنميات القطرية حيث يمثل كل قطر على حده كيانا اقتصاديا خاصا ومتفردا.

ولا عجب أن نرى قطاع الزراعة في ظل غياب التنمية القومية الشاملة ضعيف الاداء، هش البنيان، يعاني التخلف في هياكله وفعالياته وعدم قدرته على مواجهة

المتغيرات الدولية في عالم يتجه نحو اقامة التكتلات الاقتصادية والسياسية الداعمة للدول المكونة لمنظومة هذه التكتلات.

وتحت وطأة المعدلات العالية للنمو السكاني نستطيع أن نتلمس جليا الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع الخطير لهذه المعدلات بما لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي حيث فرضت هذه المعدلات المرتفعة ثقلها الكبير على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة ،اذ قصرت مستويات تطور الانتاج عن امكانية تلبية الحاجات الاستهلاكية المتنامية للمواطنين ، وتأمين مستلزمات عملية التنمية ، وهذا ما انعكس على انخفاض دخل الفرد وتدهور مستوى معيشته . **يضاف الى ذلك ما تحدثه المعدلات العالية للنمو السكاني من خلل في توجيه فعاليات الاستثمار ، من استثمار اقتصادي يدعم القاعدة المادية للانتاج ويزيد من رفاهية الفرد الى استثمار ديمغرافي يسعى الى امتصاص الزيادة السكانية الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني فتبقى جهود التنمية تراوح في مكانها .**

اضافة لتوجيه فعاليات الاقتصاد نحو قطاعات غير منتجة تسعى الى الحد من هول ارتفاع معدلات النموالسكاني مثل الخدمات التعليم- الصحة... على حساب فعاليات الاقتصاد الانتاجية (صناعة - زراعة).

وغني عن البيان كيف انعكس هذا على **مسالة التوزيع السكاني** (ريف- حضر) خاصة بعد اهمال التنمية الريفية والتركيز على تنمية المدن وتركيز الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها (صناعة- تجارة- مرافق- خدمات...)، الامر الذي أدى الى هجرة واسعة نحو هذه المدن، مما أثر في حجم العمالة الزراعية والعمالة في الريف، وانعكس سلباً على مساحات الاراضي المزروعة والقابلة للزراعةوبروز ظاهرة امتداد المدن واكتظاظها بالسكان وتصحر الأراضي الزراعية ومشاكل البيئة....

وأما بالنسبة لانخفاض قوة العمل في البلدان العربية فتحدد اسبابها الرئيسية بما يلي:

أولا: عدم دخول المرأة العربية ميادين العمل والانتاج على المستوى المطلوب، حيث تبلغ نسبة قوة العمل النسائية العربية ما بين (١٠ ـ ١٥٪) من اجمالي قوة العمل، وأقل من (٥ ـ ٧٪) من اجمالي القوة البشرية النسائية العربية.

ثانياً: زيادة عدد السكان المعالين ومن هم دون سن المشاركة بالنشاط الاقتصادي اذ أن حوالي ربع أو خمس السكان يساهمون في النشاط الاقتصادي والباقي هم من السكان المعالين، وان حوالي (٤٤٪) من سكان الوطن العربي هم دون سن (١٥) عام، وان حوالي (٣٪) فوق (٦٤عام)، وكلا الفئتين هم خارج سن العمل والانتاج.

ثالثا: ارتفاع نسبة البطالة والعمالة الناقصة واتساع القطاع الهامشي وهو قطاع غير منظم يشمل العمال الذين لايخضعون لعقود او رخص عمل ولا ضرائب او تفتيش عمل.

وهذا يعود إلى عدم وجود سياسات ناجحة للاستخدام وضعف مقدرة الاقتصاد في توفير فرص العمل المنتجة للداخلين لسوق العمل تحت وطأة الزيادة العالية للنمو السكاني.

وقد تبدو مشاكل الزراعة في الوطن العربي بأوضح صورها اذا نظرنا الى النواحي الفنية والعملية والتقنية ومدى تطبيقها في مجالات الزراعة كافة. يضاف الى ذلك النواحي المتعلقة بتاهيل القوة العاملة بهذا القطاع ومدى كفايتها وتاهيلها وتدريبها فلا زالت الوقائع تشير الى انتشار الوسائل التقليدية في الأعمال والأنشطة الزراعية على النطاق الواسع، بدءا من اولى مراحل النشاط الزراعي وانتهاء بعمليات التسويق والتصدير. اذ يمكن ملاحظة غلبة الوسائل والطرق البدائية والتقليدية في أعمال الري والسدود وطرق الزراعة وجني المحاصيل ومكافحة الآفات الضارة واستخدام الاسمدة.. يضاف الى ما سبق عدم كفاية تاهيل وتدريب الايدي الزراعية وتفعيل انتاجيتها، اضافة الى عدم انتشار المكننة الزراعية والصناعات الزراعية على المستوى المطلوب.

واما عن **الاستثمارات في المجال الزراعي** فان مشكلة الاستثمار الزراعي جزء لايتجزأ من مشكلات الاستثمار العربي المهاجر نحو الخارج اذ تشير الارقام المتوفرة ان الاستثمارات العربية في الخارج تشكل (٧٠٠ مليار) دولار، وفي مقابل دولار واحد يستثمر في التنمية العربية يتم استثمار (٥٦) دولار في الخارج.

ولايخفى على المتتبع ان معظم الاستثمارات العربية او الاجنبية تتجه في نشاطها نحو اقامة المشاريع ذات الربح الوفير والسريع، وهذا غالبا ما يتوفر في القطاعات غير الانتاجية وانتاج السلع والخدمات الاستهلاكية .

وتبدو المفارقة في أن بعض الاستثمارات تعتمد على استيراد الحاصلات والمنتجات الزراعية من الخارج واعادة تصنيعها وتسويقها رغم توفر تلك الحاصلات في الوطن العربي.

وأما التحدي الأخطر الذي يواجه زراعة الوطن العربي يتجلى اليوم أكثر من أي وقت مضى في مشكلة الغذاء و**تحقيق الأمن الغذائي** والذي هو جزء من الأمن القومي.

حيث بدأ هذا التحدي يفرض وجوده بإلحاح منذ مطلع السبعينات ومازال مستمرا لايمكن ان نتجاهله او نؤجله مطلقا.

وتظهر ملامح هذه الأزمة من خلال المؤشرات التي تعلمنا بانخفاض ما يخص الفرد من سعرات حرارية دون المستوى العالمي واتساع الهوة بين الواردات والصادرات من السلع والمنتجات الغذائية لصالح تزايد اعتماد أقطار الوطن العربي على المستوردات من تلك السلع والمنتجات. ثم تدني نسبة الاكتفاء الذاتي في واقع تناقص الانتاج وقصوره عن مواكبة الزيادة السكانية وعدم التخطيط العلمي والواقعي للزراعة. وتبدو المفارقة في أن الدول العربية وحتى بداية الستينات كانت من الدول المصدرة للمواد والحاصلات الزراعية والغذائية، ولكنها الآن تستورد غذاء ومنتجات زراعية بملايين الدولارات سنوياً لتسد العجز الغذائي العربي.

ويعود هذا بمجمله إلى إهمال قطاع الزراعة وتنميته وتطويره وازدياد الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية نتيجة الازدياد المطرد للسكان، والاهتمام بالقطاع الصناعي على حساب قطاع الزراعة مبتعدين بذلك عن أساليب ونظم التطوير المتوازن لقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة القطاعات الانتاجية.

ونضيف إلى جملة ما سبق ذكره . **قصور التشريعات والنظم القانونية** في أجزاء كثيرة من الوطن العربي عن تناول معطيات وأساليب تطوير وتحديث نظم وعلاقات ونشاطات العمل الزراعي سواء على مستوى الاصلاح الزراعي وتطبيقه أم التخطيط للتنمية الزراعية، أم تفعيل العمل العربي المشترك، أم تشجيع الاستثمارات العربية البينية. كل ذلك في إطار هياكل اقتصادية ضعيفة ومتنافرة وأحياناً كثيرة متخلفة.

— آفاق التنمية الزراعية العربية:

أسئلة كثيرة تطرح ذاتها أمام استشراف آفاق التنمية الزراعية في الوطن العربي بالنظر إلى المشاكل العديدة التي تواجه الزراعة وتنميتها عربياً وإلى الآمال المعقودة على انطلاقة هذا القطاع الأهم في الحياة الاقتصادية العربية.

فلا تزال **خطط التنمية العربية** تجري بمعزل عن بعضها البعض في إطار من القطرية والتجزئة التي تبدد الجهود وتهدر الطاقات والموارد والثروات.

كما لاتزال هذه الخطط تدور في فلك المبالغة في صياغة الأهداف التنموية واتساع الهوة بين الأهداف المخططة وبين الواقع والتنفيذ.

فماذا ننتظر من جهود التنمية العربية لتفعيل دور القطاع الزراعي العربي؟!

وما هي آفاق التعاون والتنسيق العربي الزراعي لمواجهة تحديات المستقبل؟!

بداية **يمكن أن نحدد الأسس الراسخة للطريق العربية نحو التنمية الشاملة، وتتمثل هذه الأسس في الاعتماد على الذات عربياً، وتعبئة كل الموارد والطاقات المتاحة مادياً وبشرياً.**

والاستخدام الأمثل لتلك الموارد من خلال القضاء على البطالة ورفع انتاجية العامل، واستخدام الموارد الطبيعية في دعم وتحفيز الانتاج المحلي، أيضاً المشاركة الجماهيرية في وضع خطط وبرامج التنمية، ومراعاة دمج العامل السكاني في هذه الخطط وأخذه بعين الاعتبار.

ثم ضرورة تعاون الأقطار العربية فيما بينها من خلال تكاملها اقتصادياً وزيادة حجم المبادلات البينية، وتفعيل التعاون العربي التكنولوجي والخبراتي وتطوير الأجهزة المتخصصة بتنمية التعاون بين الأقطار العربية.

إن الوضع الغذائي المتدهور في الوطن العربي وزيادة معدلات التضخم وتزايد الديون الخارجية سنوياً بحدود (١٤,٣) مليار دولار، وكذلك بروز التكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم كقوى مؤثرة في حركة الاقتصاد والسياسة. أيضا مشاكل البيئة واختلال التوازن البيئي، ومشاكل أخرى تنذر بأخطار كثيرة يطول شرحها.

كل ما سبق يبرر الحاجة الملحة للتكامل الزراعي العربي والجهود التنموية المشتركة لمواجهة تلك المشاكل والخروج منها نحو تحقيق اقتصاد عربي يفرض نفسه على الساحة الدولية ويخلق الأساس الموضوعي لقيام المجتمع العربي

الاشتراكي الموحد.

ويجدر بنا أن نورد ما تضمنته تقارير منظمة الزراعة من أهداف مستقبلية تسعى لاخراج قطاع الزراعة من دوامة مشاكله لتعبر به إلى تنمية زراعية راسخة. وتتمثل هذه الأهداف:

١ - **زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي العربي** وتوسيع رقعة الاراضي الزراعية، واستصلاح الاراضي البور واستثمارها. وهذا يتطلب حتماً اعادة النظر في الهياكل الاقتصادية المتخلفة واعادة صياغة نظم وعلاقات القطاع الزراعي بما يؤهله للمشاركة الواسعة في تنمية المجتمع. أيضا لابد لبلوغ هذا الهدف من تشجيع الاستثمارات الزراعية وخاصة الاستثمارات العربية منها وتقديم الدعم اللازم لها.

٢ - **رفع المقدرة التنافسية للصادرات الزراعية وتحرير التجارة العربية البينية من القيود والمعوقات.**

٣ - **تحسين المستوى المعيشي للعاملين في الزراعة** عن طريق زيادة دخولهم والحد من الهجرة الى المدن وهذا جزء من عملية التنمية الاجتماعية والتي تستهدف الحد من ارتفاع معدلات النمو السكاني والظواهر الناجمة عنه.

٤ - **زيادة الانتاجية الهكتارية للمحصولات الزراعية وتحسين نوعية المنتجات الحيوانية وتقليل الهدر في المحاصيل الزراعية**. ويتطلب هذا استخدام التقنية والمكننة الزراعية على النطاق الاوسع، وتحسين أنظمة الري والصرف والسدود والافادة القصوى من الموارد المائية المتاحة ودعم مراكز البحوث العلمية الزراعية العربية وتحقيق التعاون فيما بينها. وأيضا تأهيل القوى العاملة في الزراعة ورفع كفايتها وتأهيلها وخبرتها.

٥ - **خلق فرص للعمالة الزراعية مما يساهم في خفض نسبة البطالة** واعادة توزيع القوى العاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات الاقتصادية الانتاجية بما يتلاءم مع طموحات خطط وبرامج التنمية. ثم لابد من ايجاد الصيغ المناسبة لحرية تنقل العمالة الزراعية وتدريب هذه العمالة على المكننة الزراعية وتطبيقات التكنولوجيا.

٦ - **مواجهة اختلالات توازن البيئة الزراعية** من خلال استخدام احدث النظم المتعلقة بطرق الزراعة واتباع برامج الدورة الزراعية للأراضي وتشجير الاراضي وتحويلها الى مساحات قابلة للاستثمار الزراعي.

٧ - **تقليص الفجوة الغذائية العربية التي بلغت في بداية التسعينات / ٩٠ / مليار دولار ولاتزال تتسع ولهذا لابد من تحقيق الامن الغذائي العربي الذي تتجلى خير السبل لتوفيره في:**

أ - **توجيه رأس المال العربي للاستثمار في التنمية الزراعية وتحسين أنظمة الري والصرف ومكننة الزراعة.**

ب - **الاهتمام بانتاج المواد الغذائية والحبوب وتطوير الثروة الحيوانية، ووضع برامج علمية للاستفادة من مصادر المياه، واستخدام الاسمدة ووسائل مكافحة الآفات الزراعية مما يزيد من الانتاجية ويعطي محاصيل وفيرة.**

ج - **تطوير العمل العربي المشترك في قطاع الزراعة والتبادل التجاري للمواد الزراعية بين الدول العربية، وتقديم كافة التسهيلات لتحسين التبادل التجاري البيني. « أي التبادل التجاري العربي - العربي».**

إن المشاكل العديدة التي يعاني منها قطاع الزراعة في الوطن العربي تستلزم المزيد من التعاون العربي ليرقى الى مستوى التحديات. وليصل الى المكانة التي يستطيع من خلالها ان يساهم في التنمية العربية الشاملة محققا القاعدة المادية الصلبة للمجتمع العربي الموحد.

مصادر الدراسة

- د. عصام خوري، د. مصطفى التكريتي
قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٩٣.
- الوطن العربي مشكلاته وامكاناته من وجهة النظر الجغرافية السياسية والبشرية والاقتصادية
مكتب الاعداد القومي في القيادة القومية
- جريدة الثورة العدد / ٩٣٢٥ / تاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٩٤.
- جريدة الثورة العدد / ٩٣٥٧ / تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٤.
- جريدة الثورة العدد / ٩٣٣٣ / تاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٩٤.
- جريدة تشرين العدد / ٦٢٤٣ / تاريخ ١ / ٦ / ١٩٩٥.
- جريدة الثورة العدد / ١٠٠٤٨ / تاريخ ١٤ / ٧ / ١٩٩٦.
- جريدة تشرين العدد / ٦٣٠٥ / تاريخ ١٩ / ٨ / ١٩٩٥.
- جريدة نضال الفلاحين العدد / ١٥١٥ / تاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٩٦.
- مجلة المناضل العددان / ٢٢٨ - ٢٢٩ / لعام ١٩٨٩.

أنشطة ووثائق

أنشطة ووثائق

إعداد الرفيق : نصوح زبيدي

القيادة القومية

— استقبل الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب رئيس اللجنة القومية العليا للمغتربين العرب بتاريخ ٣/٧/١٩٩٧ رئيس وأعضاء المؤتمر الأول لرابطة أطباء الأسنان الأمريكيين المتحدرين من أصل عربي.

ودار الحديث خلال اللقاء حول نشاطات الجالية العربية في القارة الامريكية في المجالات الثقافية والاجتماعية والتي تبرز دور الجالية في تعزيز عملية التواصل مع الوطن الأم.

— كما التقى بتاريخ ٨/٧/١٩٩٧ وفد شبيبة المغتربين العرب في البرازيل بحضور السيد ادوارد الياس رئيس اتحاد المؤسسات العربية الأمريكية (فيآراب) في ولاية سان باولو بالبرازيل.

و دار الحديث حول نشاطات الجالية العربية في البرازيل وآفاق التعاون بين اتحاد شبيبة الثورة في سورية وشبيبة الجالية العربية في البرازيل بما يخدم تأدية الشبيبة في بلاد الاغتراب لدورهم في التواصل مع الوطن الأم والدفاع عن حقوق العرب وثقافتهم وتراثهم الحضاري والانساني.

— التقى الرفيق الأمين العام المساعد للحزب بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٩٧ وفد طلاب الدراسات السياسية بجامعة الخرطوم. حيث استعرض المفاصل الهامة في مسيرة البناء الجارية والتنمية الشاملة في سورية والانجازات التي تمت في ظل قيادة الرفيق الأمين العام للحزب ولاسيما في مجال التربية والتعليم وأشار إلى الوحدة الوطنية والتعددية السياسية التي شكلت المرتكز للجبهة الداخلية مما يعزز مكانة سورية وجعلها بلداً قوياً في وجه التحديات.

— بتاريخ ٧/٧/ ١٩٩٧استقبل الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب وفد اللجنة التحضيرية لمؤتمر نصرة القدس المنبثق عن الأمانة العامة للأحزاب العربية الذي ضم ممثلين لأحزاب المعارضة الأردنية الممثلة في الأمانة العامة وجرى الحديث حول التحضيرات لعقد مؤتمر نصرة القدس المزمع عقده أواخر شهر تموز من العام الحالي.

— كما استقبل الرفيق عبد الله الأحمر وفد حزب جبهة العمل الاسلامي في الاردن المؤلف من السادة الدكتور محمد عويضة الأمين العام المساعد للحزب وبسام العموش ومروان الفاعوري ودار الحديث حول علاقات التعاون بين الحزبين والتطورات التي تشهدها المنطقة.

— واستقبل في ٢٢ / ٧ / ١٩٩٧ السيد ايونني كاسوليدس وزير خارجية قبرص عضو قيادة حزب التجمع الديمقراطي القبرصي والوفد المرافق له .

ودار الحديث حول علاقات الصداقة بين الشعبين والحزبين وآفاق تطورها بما يخدم مصلحة البلدين الصديقين.

كما جرى تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وفي مقدمتها عملية السلام والتحالف العسكري التركي — الاسرائيلي.

— بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٩٧ استقبل الرفيق الاحمر السيناتور البرازيلي برومير توما ودار الحديث حول شؤون المغتربين العرب في البرازيل.

— واستقبل كذلك بتاريخ ٣/٨/ ١٩٩٧ السيد موسى الملك كور وزير الثروة الحيوانية الاتحادي بالسودان.

ودار الحديث حول قضايا ذات اهتمام مشترك إضافة للاوضاع والمستجدات في المنطقة ولاسيما عملية السلام.

مفكرة الاحداث

عودة هونغ كونغ إلى الصين

وجه الرفيق الأمين العام للحزب برقية تهنئة للرئيس جيانغ زيمين رئيس جمهورية الصين الشعبية بمناسبة عودة هونغ كونغ الى الوطن الأم واستعادة السيادة الصينية عليها. فيما يلي نصها:

«عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم واستعادة السيادة الصينية عليها مناسبة سارة اغتنمها لأعرب لكم وللشعب الصيني الصديق عن أخلص التهاني باسم الشعب العربي السوري وباسمي.

إن استعادة الصين بموجب اتفاق له شرعية دولية جزءاً من أرضها فصل عنها مدة طويلة. وكانت استعادته بفضل تمسك الشعب الصيني بأرضه الوطنية وحقوقه المشروعة لهي حدث هام ودليل واضح على أن الحقوق عائدة إلى أصحابها حتماً ومهما طال الزمن بفضل نضال الشعوب صاحبة الحقوق.

نثق بأن هونغ كونغ بعودتها إلى الوطن الأم وبجهود الشعب الصيني ستشهد مع سائر الوطن الصيني مزيداً من الازدهار».

— وقد تمت عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم بموجب اتفاقية وقعتها لندن وبكين عام ١٩٨٤ تقر بسيادة الصين على الجزيرة.

وجرت مراسم الاستلام والتسليم في الأول من شهر تموز عام ١٩٩٧ بين الجانبين الصيني والبريطاني وسط احتفالات جماهيرية حاشدة كانت موضع اهتمام الأوساط الدولية.

القمة السورية — المصرية

عقد في دمشق بتاريخ ٢٩ /٧/ ١٩٩٧ قمة سورية مصرية بين الرفيق المناضل حافظ الأسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية والرئيس المصري حسني مبارك حيث جرت مباحثات بين اعضاء وفدي البلدين شملت العلاقات الثنائية وعملية السلام والاوضاع والمخاطر في المنطقة للوصول الى آلية وصيغة مشتركة للتعامل مع قضايا الساعة وتعزيز العلاقات بين الجانبين.

زيارة الرفيق الامين العام للحزب الى طهران

قام الرفيق المناضل حافظ الاسد الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية خلال يومي ٣١/٧/و ١/٨/١٩٩٧ بزيارة الى العاصمة الايرانية طهران على رأس وفد

رسمي اجرى خلالها مباحثات هامة مع الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني والرئيس المنتخب محمد خاتمي. كما التقى مع مرشد الجمهورية آية الله علي خامنئي، وتم بحث اوضاع المنطقة والعلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

قمة الدول الصناعية الكبرى

عقد في مدينة دنفر الأمريكية قمة الدول الصناعية الكبرى السبع خلال الفترة ما بين ٢٠— ٢٣/٦/١٩٩٧ بحضور روسيا ومشاركتها شبه الكاملة بأعمال القمة. وقد شغل الجانب الاقتصادي الحيز الكبير في جدول اعمال القمة.

وحول عملية السلام المتعثرة في منطقة الشرق الأوسط فقد حملت القمة اسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام وطالبت اسرائيل والعرب استئناف المفاوضات المتجمدة على أساس الارض مقابل السلام. وأدانت سياسة اسرائيل الاستيطانية التي تسببت في جمود عملية السلام وادخالها في مازق خطير.

قمة الارض الثانية

انعقدت قمة الأرض الثانية خلال الفترة ما بين ٢٣-٢٧/ ٦/ ١٩٩٧ في مقر الامم المتحدة بنيويورك وقد شارك فيها منظمات بيئية مختلفة ومندوبون من ١٦٠ دولة من بينهم ٦٠ رئيس دولة وحكومة.

وجرى خلال القمة تقييم ما تم انجازه منذ القمة السابقة إضافة الى عدد من المواضيع الاخرى كمسالة انبعاث الغازات التي تؤدي إلى تلوث الهواء وارتفاع حرارة الارض، وعدم التزام دول الشمال بتعهداتها لدول الجنوب في نقل الاموال والتكنولوجيا اللازمة لتحسن دول الجنوب سياستها البيئية. كما فشلت القمة في الاتفاق على نص المعاهدة الدولية لحماية الغابات التي اقترحها الاتحاد الاوروبي كما نبهت سورية ومن خلال ممثلها بالخطر النووي الاسرائيلي على بيئة المنطقة والعالم.

قمة حلف شمال الاطلسي

عقد في العاصمة الاسبانية القمة السنوية لحلف شمال الاطلسي خلال يومي ٨-٩/ ٧/ ١٩٩٧ وسط خلافات وتباين في وجهات النظر بين امريكا والدول الاوروبية الغربية حول عدد من القضايا منها مسالة توسيع الحلف شرقا ومسالة تغيير البنية الهيكلية العسكرية للحلف وتقاسم القيادة الجنوبية للحلف بين الامريكيين والاوروبيين حيث حاولت امريكا فرض وجهة نظرها على قرارات الحلف وسياساته والهيمنة والتفرد ببنيته العسكرية.

الانتخابات العامة في البانيا

جرت في البانيا خلال الفترة ما بين (٦/٢٩) و (١٩٩٧/٧/٥) الانتخابات البرلمانية حيث تمكن الحزب الاشتراكي الالباني بزعامة فاتووس نانو ان يتقدم على بقية الاحزاب المتنافسة إذ نال (٥٣،٦٪) من أصوات الناخبين بينما حصل حزب الرئيس (بريشا) على (٢٥،٣١٪) وحصلت الاحزاب الستة الاخرى التي دخلت الانتخابات على (٢٪). وقد بلغت نسبة المقترعين ٧٠،٢٩٪

الانتخابات الرئاسية في الهند

جرت الانتخابات الرئاسية الهندية وسط أزمة سياسية يشهدها المجتمع الهندي نتيجة للصراعات العرقية والمذهبية وقد فاز نتيجة الانتخابات كوجرال رامان نارايان المنتمي الى فئة المحرومين في المجتمع الهندي بمنصب رئاسة الجمهورية حيث حصل على / ٩٥٠/ الف صوت.

عزل رئيس وزراء كمبوديا

قام هون سين رئيس الوزراء الثاني في كمبوديا بعزل نورودوم رانا ريده رئيس الوزراء الاول حيث تمكنت قوات هون سين من إحكام قبضتها على كمبوديا بعد قتال ضاري بين قوات الرئيسين وقع بينهما بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٩٧ ولكن لم يلق هون سين اي اعتراف دولي من جيرانه الآسيويين الذين دعوه الى المفاوضات كمالم يحظ بتأييد الامم المتحدة التي دعت الى وقف المساعدات المخصصة لكمبوديا.

أما امريكا فكان موقفها متردداً. وللخروج من هذا المازق دعيت الجمعية الوطنية الكمبودية لاختيار رئيس وزراء أول بدلا من الامير رانا ريده ووقع الاختيار على (اونغ هيوت) وتعهد هيوت بالتعاون مع هون سين الذي بقي في منصب رئيس الوزراء الثاني وحزب الشعب الكمبودي الذي يتزعمه في تحضير للانتخابات المقررة في أيار المقبل.